المنشور

العدد ١٦ - ربيع ٢٠٠٩
التجمع اليساري من أجل التغيير



الانتخابات والصراع الطبقي في لبنان (ص ٤)

ما هتفت لدبي ولا لهانوي

(ص ٢٤)

المفقودون والمخطوفون

(ص ٢٨)

في العدد: الحصاد الاقتصادي (ص ٨) - ملف التحركات النقابية والعمالية في لبنان ومصر (ص ١٠) -
الحماية الاجتماعية (ص ١٦) - خصخصة المدرسة (ص ١٨) - الجامعة اللبنانية والأل أم دي (ص ٢١)

لنصوت يساراً

تصرف الموالاة والمعارضة اليوم ملايين الدولارات لخدمة التنافس السياسي بينهما، وتختفي هذه الملايين كلما بدأ الحديث عن الحد الأدنى للأجور أو غلاء المعيشة. وها نحن نسمع يومياً عن أموال يتم صرفها في تقديم تذاكر سفر مجانية للمهاجرين اللبنانيين ليأتوا إلى "بلادهم" وينتخبوا. هم أنفسهم الذين اضطروا إلى ترك البلاد هرباً من البطالة.

منذ نهاية الحرب الأهلية، ونحن نعيش تحت سلطة طبقية تقتات من عملنا وتغتني من جيوب العمّال والفقراء. هذه البرجوازية الحاكمة تمثّلت بخطوطها العريضة ببرجوازية مالية ومصرفية بقيادة آل الحريري و حلفائه (العابرين للطوائف). وقد عمل هؤلاء منذ البداية على بناء اقتصادات لا تخدم سوى الأغنياء. شيّدوا الفنادق والمطاعم والمعارض (لراحة المستثمرين والسواح الأثرياء)، وقضوا على أجزاء كبيرة من قطاعي الصناعة والزراعة. استدانوا المليارات من أجل إعمار أماكن لَهْوٍ لهم (البلد) وطردوا السكان وأصحاب المحال إلى خارج الوسط التجاري.

ومن أجل سداد هذه المليارات، قاموا بزيادة الضرائب وربط ما يتم تحصيله منها في خدمة الدين العام، ومن ثم قاموا، في مؤتمرات باريس وبيروت، بإعطاء هبات للمصارف اللبنانية (أي لأنفسهم)، فباعوها الدين بفوائد مرتفعة جداً، ومن ثم بدأوا التخلص من الخدمات العامة تحت حجة انه لا يوجد مال كاف، متناسين الملايين التي تتراكم في نسب الفائدة.

اليوم تذهب الأموال مباشرة من جيوبنا إلى أفواه أصحاب المصارف. دفعوا بنا للعيش على مستويين من الاستغلال، استغلال أرباب العمل المباشر واستغلال البرجوازية المالية والمصرفية من خلال الضرائب.

هذا يدعو إلى انتفاضة، أو على الأقل الاعتراض. وهذا بالضبط ما استخدمته المعارضة لتعبئة وتجييش الناس لصالحها. كانت شعارات المعارضة تخاطب الناس بالإصلاح والتغيير وتخاطب الموالاة بالمشاركة والمحاصصة، وكلما اقتربت الجماهير إلى التصادم مع السلطة، سحبوها إلى الوراء. وإذا ما زاد الاعتراض من قبل جمهور المعارضة على قادتها، قاموا بالتخويف بأن المقاومة بخطر وان التوازن الطائفي لا يحتمل المواجهة.

وقد بدا واضحاً إن حزب الله والمعارضة يرون أن السبيل الوحيد لحماية المقاومة هو المساومة عليها في أزقة الحكم. قاموا بحصر المقاومة في الصراع العسكري والعداد والعتاد، متناسين إن الناس هم من يصنعون المقاومة، هم من يقفون على الجبهة لضرب آلة الحرب الامبريالية، وهم من يوزّعون المؤن على النازحين، وهم الذين يحمون ظهر المقاومة إبان العدوان.

هذا التراجع عن الزخم والتأييد الشعبي ضد الموالاة التي تآمرت من جهة على شعبها في زمن الحرب، وأمعنت في استغلاله في زمن السلم، أدى بالمعارضة إلى التقوقع أكثر وأكثر في قوالبها الطائفية، فاستعملت الخطاب الطائفي كما فعلت الموالاة قبلها من أجل تجديد العصبوية الطائفية في خدمتها وتخويف الناس من الخروج عن طاعتها.

ما البديل إذاً؟ من المؤسف انه ليس هناك حتى اليوم بديلاً جدياً يفرض وجوده وثقله ومطالبه على الساحة السياسية، وهذا بالضبط ما نحتاجه للخروج من سجن الثنائية العقيمة التي يضعنا به كل من طرفي معادلة السلطة الحاكمة؛ بديل يستطيع أن يمثّل المطالب الحقيقة للناس وأن يلامس الواقع الذي نعيشه؛ أن يعبّر بشكل حقيقي عن مقاومة الناس للفقر والحرب والاستغلال؛ أن يعبّر عن الأمل بالتغيير وأن يخطو نحو الفعل والمواجهة. هذا البديل لن يخرج من الشعارات الواهمة والكاذبة لطرفي السلطة، بل سيخرج من أفواه العمال والطلاب والمزارعين والفقراء، يطالبون بما هو حق لهم، يطالبون ويفرضون حقوقهم على من يفرّط بها.

الاستسلام لواقع يهدد حياتنا ومستقبلنا للخطر ليس وارداً، بل علينا أن نرفضه لأنه سيقيّدنا بالبؤس. أسرع طريق لتخطي المشاكل هي مواجهتها، لا النوم عليها والتمنّي أن تذهب بعيداً. فالمخلّص لن يأتي من السماء ولن يحمل كتاباً سحرياً. من سيخلّصنا هو أنفسنا، هو تضامننا فيما بيننا (من عمال وطلاب وفقراء وعاطلين عن العمل) من أجل مواجهة من يستغلّنا ويفرض علينا حياة البؤس والتعتير.

تظهر اليوم بعض بوادر نشوء معارضة جدّية في الشارع اللبناني تمثّلت من خلال التحركات النقابية والعمالية (كتحركات المعلمين مثلاً وعمال بلدية طرابلس، أنظر ص ١٠)، ومن خلال التحركات والمواقف السياسية والاقتصادية التي أطلقها اليسار في لبنان في الآونة الاخيرة.

من هنا نرى أن بناء هذا البديل يبدأ باعادة الثقة للتحركات النقابية ولليسار في لبنان، خاصة وأن هذا الأخير يخطو خطوة أساسية في مسار المواجهة السياسية متمثّلة بدخول الحزب الشيوعي الانتخابات بمواقف اصلاحية تتميز بمطالب جدّية: من النضال لفرض قانون جديد للانتخابات على أساس النسبية وخارج القيد الطائفي وعلى أساس لبنان دائرة انتخابية واحدة؛ إلغاء الطائفية السياسية وتحويل النظام السياسي في لبنان إلى نظام ديمقراطي يقوم على المساواة من دون تمييز أو امتيازات؛ إيقاف خصخصة الخدمات التي تعود بالمنفعة العامة إلى الشعب؛ تطوير التعليم الرسمي؛ التراجع عن مفاعيل مؤتمرات باريس وبيروت؛ إنهاء الهدر وتنمية القطاعات الاقتصادية المنتجة.

وهنا، بالرغم من اقتناعنا بأهمية تصعيد هذه المطالب، نرى ايضاً أنه لا يمكن تصعيدها إلا من خلال بناء يسار فاعل واقوى يضع رؤية ثورية للتغيير في لبنان ومهاماً مباشرة تسعى لتحسين الواقع الذي نعيشه. لذا، نرى ضرورة فعلية للعمل على دعم الحزب الشيوعي في معركته الانتخابية، إن كان بوجه الموالاة أو بوجه المعارضة، لأننا نؤمن بضرورة أن يكون هناك امتداد أوسع لتواجد وانتشار اليسار في لبنان. لكن هذا الانتشار يجب

المنشور نشرة داخلية غير دورية تصدر عن التجمع اليساري من اجل التغيير www.tymat.org

يمكنكم ارسال التعليقات والاراء والتقارير على:
- بريد الكتروني: almanshour@tymat.org - تلفون: ٠٣ ٦٤٧٦٠٥

ألا يُفهم كمرادف للربح في الانتخابات، فالاهم هو بناء حالة تغييرية وثورية في لبنان (ص ٤)، بجميع الوسائل الممكنة.

لكننا نرى انه على اليسار (الذي نحن جزء منه) ان يعمل ايضاً لكسب ثقة الناس، لا أن ينتظر الناس ان يأتوا اليه. علينا العمل لبناء صفوف المواجهة والمقاومة أمام المعارك القادمة. فاليوم، يكاد يكون العمال والعاملات، هم الوحيدين القادرين على حمل ورفع حركة تغييرية، وهم القادرين على الفرض على السلطة أن تقوم بإصلاحات جدّية تحسّن من الواقع الذي يعيشه غالبية الناس.

التصويت يساراً ليس ضربة ضد "المقاومة" كما يروج البعض، بل دفاعاً عنها؛ هو دفاع عن مقاومة شاملة تربط بين مقاومة الاستغلال ومقاومة العدوان والحرب، هو مقاومتنا من أجل اقتصاد يخدم الناس ولا يبتزهم، ومن أجل القضاء على البطالة والفقر وترسيخ الديمقراطية. فلا يمكن ان يكون التحرير من دون التحرر من قيود الاستغلال والقمع.

لكننا نعرف جيداً ان هناك معارك كثيرة لا يتواجد فيها اليسار كبديل لطروحات المعارضة والسلطة، وأنه، في هذه المعارك، نؤكّد على ضرورة إسقاط فريق الموالاة وضرب رموزه. بالرغم من أن دعمنا لأحد الاطراف التي تواجه الموالاة، لا يعني بالضرورة دعم برامجها كما هي، بل هو دعم لها في معركتها ضد الإمبريالية وفريق السلطة الحالي.

ومن هنا نرى ضرورة دعم الاصوات اليساروية المعارضة من الداخل، خاصّة لجهة إسقاط السلطة الحالية. ندعم حركة الشعب في بيروت ضد رمز سلطة المال سعد الحريري، ونرى ضرورة ملحّة للعمل على إسقاط رمز سياسات الافقار والتجويع، فؤاد السنيورة، في صيدا، وكذلك في معارك انتخابية اخرى لا يتوفر فيها بديل يساري جدي ضد الموالاة.

كما أن دعم معركة إسقاط مشروع فريق الموالاة لا يعني إعطاء الثقة للمعارضة الرسمية في إدارة البلاد ومحاصصتها مع ما يمثلون من برجوازية صاعدة ومتضررة من سياسات الحريري.

وهنا مجدداً تطرح مسألة التمثيل، فالثنائية الموجودة حالياً في معادلة الصراع الانتخابي هي نتيجة غياب حركة تمثّل مطالب ومصالح الناس بشكل جدّي وفاعل، مستقلّة عن أطراف البرجوازية الحاكمة وعن محاولاتهم لتقسيمنا طائفياً. هذا البديل علينا العمل لبنائه، وبناءه يبدأ بالمواجهة.

اليوم، لنصوّت يساراً، لنصوت ضد سلطة المال والاستغلال، لنصوت ضد الطائفية والتفرقة، لنصوت مع المقاومة وضد من يساوم عليها، لنصوت ضد الخصخصة وضد المزيد من الديون، لنصوت ضد الغلاء والنهب، ضد من يريدنا بلا تعليم وضد من يريدنا بلا طبابة ولا ضمان، ضد المخابرات، المحلية منها والإقليمية والأجنبية.

لنصوت من أجلنا ومن أجل مستقبلنا ومن أجل التغيير ودولة الرعاية الاجتماعية، لنصوت يساراً. ■

المنشور
العدد ١٦ - ربيع ٢٠٠٩
http://www.flickr.com/photos/simkol/

للإستبدال فقط



يقع شارع شارل ديغول في منطقة سنّ الفيل، إذ يتوسط المسافة بين مستديرة المكلس وفندق الميتروبوليتان. طبعاً، يحبّذ البعض التمسّك بأسماء رنانة، لإضفاء طابع مميز ومهم على منطقته. وبما أنّ الجنرال شارل ديغول من الأسماء الرنانة، خاصة بصفته عنصري تجاه الفرنسيين من أصل أفريقي. حيث عبّر في ٨ تشرين الثاني من العام ١٩٦٨ بطريقة صريحة عن انزعاجه من "العبيد"، قائلاً: "أتعلمون، هذا يكفي مع عبيدكم، نحن لا نرى إلا المزيد منهم: يوجد العديد منهم داخل قصر الإليزيه، وأنتم تستقبلونهم وتَدْعونهم لمشاركتكم الطعام. أنا محاط، هنا في القصر، بعبيد. وهم لا يحققون لي أية مصلحة. دعوني بسلام من عبيدكم! لا أريدهم".

في لبنان ثمّة من شبّه نفسه بديغول لبنان، وثمّة من صنع من دمارٍ كرسيّاً يركن إليها، وثمة كثر ممن بنوا نهجاً ضدّ كلّ من هو ليس من "أصلٍ لبناني". نهجٌ يتراوح بين الخطابة العنصرية، والقانون الفاشي، والميليشيات المجرمة.

ديغول نفسه قال إثر ثورة ٦٨:

"La réforme، oui; la chienlit، non"، ما معناه: "الإصلاح نعم، الفوضى لا". فردّ طلاب فرنسا عليه: "la chientlit، c`est lui!"، أي "الفوضى، هي أنت".

إلى من يرغب من جنرالات وأصحاب سوابق مُعفىً عنها، ما رأيكم لو أصبح اسم الشارع المذكور: "الفوضى هي أنتم"؟

الفوضى هي أنتم

قد تكون المعركة الانتخابية القادمة الأبرز في تاريخ لبنان بعد الحرب الأهلية التي امتدت من ١٩٧٥ إلى العام ١٩٩٠، وانتهت بشكلها العسكري مع اتفاق الطائف، الذي ثبّت أمراء الحرب الأهلية في سدة السلطة والدولة. أهمية هذه الانتخابات أنها تشهد على تغيّرات في المجتمع اللبناني وفي واقع القوى المسيطرة: صعود تيارات سياسية جديدة في الثمانينيات والتسعينات من القرن الماضي كحزب الله والتيار الوطني الحر وتيار المستقبل، طرد الاحتلال الإسرائيلي من الجنوب عام ٢٠٠٠ (ما عدا مزارع شبعا)، خروج الاحتلال السوري في ٢٠٠٥، وصعود السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي قادها الحريري الأب منذ تسلمه الحكم.

انتخابات ٢٠٠٩ مشاهد من الصراع الطبقي في لبنان

باسم شيت

إذا أردنا تحليل وقراءة تغيّرات كهذه، علينا أولا أن نشير إلى المنهجية التي من خلالها سنبني التحليل.

المنهجية الماركسية في قراءة واقع الأحزاب، الدولة والانتخابات

الأحزاب السياسية في المجتمع الرأسمالي

يقول جون مولينيو في كتابه الشهير "الماركسية والحزب": "بالنسبة للماركسيين، التفسير المباشر لسبب وجود وتعدد الأحزاب السياسية نجده في البنية الاقتصادية للمجتمع، أي في البنية التحتية للمجتمع. تأتي الأحزاب إلى الوجود، وتحشد الدعم الشعبي، وتستمر بالحركة كممثلة لمصالح طبقية، وذلك نتيجة لصراع طبقي متأصل في المجتمع." ولكن هنا علينا الإشارة إلى أن تمثيل الأحزاب لمصالح طبقية معينة لا يعني أن هذا التمثيل مباشر أو واضح وصحيح، وفي جميع الأوقات. كما إن المصالح الطبقية في مسارها التاريخي لا تتمثّل بالضرورة بالمصالح الاقتصادية المباشرة. من جهة أخرى، فان الأفعال والمواقف التي تقوم بها الأحزاب لا يمكن تفسيرها فقط من خلال تواجدها ضمن طبقة معينة.

نجد في التاريخ الكثير من الأمثلة حول تركيبات طبقية/حزبية، فهناك أحزاب تحاول أن تمثّل مصالح طبقتين أو أكثر في نفس الوقت، كالأحزاب الإصلاحية (مثل حزب العمل في بريطانيا)، وهناك أحزاب تمثّل مصالح أجزاء معينة من طبقة أو طبقات عدة، كالأحزاب العنصرية أو الطائفية.

ويجدر بنا أيضا ملاحظة أن الطبقات ليست بهيئات جامدة، بل هي مجموعات اجتماعية تأتي إلى الوجود من خلال سيرورة تاريخية معيّنة وتمر بمراحل نمو ونضوج. ولكن، بشكل عام، تحدد الطبقات نفسها من خلال الصراع وتتأثر فيه، فيتأثر نموها ونضجها. الأفراد في طبقة معينة يشكلون طبقة عندما يتشاركون في الصراع ضد طبقة أخرى. وفي الصراع تربح أو تخسر هذه الطبقات التجانس، التنظيم، القناعة والوعي، أما الأحزاب السياسية فهي أدوات وأسلحة هذا الصراع الطبقي.

الصراع الطبقي يتخذ أشكالا متعددة، فيمكن أن يكون صداماً داخل طبقة واحدة أو صداماً ما بين طبقتين أو أكثر، أو حتّى صداماً ما بين أجزاء من طبقات عدة ضد أجزاء أخرى. فإذا نظرنا إلى الصراع الطبقي كونه صراعاً عامودياً فقط، نسقط في الحتمية الاقتصادية التي هي من أشد الأخطار المنهجية عند اليسار.

الدولة البرجوازية والانتخابات

الانتخابات هي الإطار النظامي للصراع السياسي داخل النظام البرجوازي الديمقراطي، وهي من الأسس التي نشأت عليها مفاهيم الجمهورية البرجوازية في تحديد العلاقة ما بين الفرد والمجتمع. فالدولة "ليست أبدا سلطة تُفرض على المجتمع من الخارج. وهي ليست كما يقول هيغل "حقيقة أو واقع الفكرة الأخلاقية" أو "صورة وحقيقة المنطق". الدولة هي نتاج للمجتمع في زمن معين من تطوره التاريخي؛ الدولة هي الاعتراف أن هذا المجتمع وصل ليكون متشابكاً في حالة من التناقض لا إمكانية للتوفيق داخله، ومنقسماً إلى أضداد لا تتوافق فيما بينها ولا يمكن الهروب منها. ولكنّ، حتى لا تقوم هذه الأضداد، طبقات ذات مصالح اقتصادية متناقضة، بالتهام نفسها في صراع عقيم، تصبح الحاجة إلى سلطة (أو قوّة) تقف فوق المجتمع ضرورية بهدف إدارة هذا الصراع، وإبقائه ضمد حدود "النظام". وهذه السلطة التي نشأت من المجتمع ولكنها وضعت نفسها فوقه، وهي تتغرّب (أو تبعد نفسها) بشكل متصاعد عنه، هي الدولة." (كارل ماركس، "نقد فلسفة الحق لدى هيغل"، النسخة الألمانية السادسة، في مولينو ١٩٧٨).

ويقول لينين في كتابه الدولة والثورة: "بالنسبة لماركس، الدولة هي جهاز للحكم الطبقي، جهاز قمع طبقة لأخرى؛ هي خلق لعملية خلق النظام، وتشريع وإدامة هذا القمع من خلال إدارة الصراعات ما بين الطبقات".

ومن هذا المنطلق، الانتخابات جزء من هذا الصراع التي تديره الطبقات الحاكمة، وفقا لقوانينها الخاصة التي تساهم في تثبيت وجودها. هذا لا يعني انعدام إمكانية تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية من خلال الانتخابات، لكن هذه المكاسب ستبقى غير قادرة على إحداث أي تغيير في البنية الطبقية

للنظام الحاكم. لذا، فان الثورة الطبقية تغدو حاجة وضرورة. وأيضا، هذا لا يعني أنه لا يمكن تحقيق مكاسب تحسّن من ظروف جهوزية الطبقة العاملة في سيرورة بناء الثورة الاشتراكية، بل إنه لا يمكن استبدال الثورة بالانتخابات.

ومن هنا، فإن نظرتنا للانتخابات البرلمانية ضمن الدولة البرجوازية لا تتعدى كونها أداة سياسية يمكن استعمالها في خدمة بناء الثورة الاشتراكية. وقرار المشاركة في الانتخابات أو مقاطعتها يعتمد على إمكانية الاستفادة السياسية منها (من خلال المشاركة أو المقاطعة)، وعلى إمكانية تحسين ظروف المواجهة وظروف التجانس والتنظيم والقناعة والوعي داخل الطبقة التي نناضل من خلالها لتمثيل مصالحها.

لكن التوازن الطبقي والسياسي لوحده لا يحسم لصالح مَن سيربح الانتخابات. في أحيان كثيرة، الخسارة في الانتخابات تؤدي إلى التفاف شعبي حول الخاسر مثلاً (بسبب الرشوة وإلى ما هنالك)، كما يمكن أن تكون المقاطعة طريقة للحشد الجماهيري (كما فعل التيار الوطني الحر في كثير من المعارك الانتخابية الماضية). الانتخابات مساحة محددة في وقت محدد من قبل السلطة البرجوازية من أجل إدارة الصراع السياسي. ومن خلال هذه المنهجية سنقرأ المعركة الانتخابية القادمة ودور اليسار في تحسين ظروف الطبقة العاملة في الصراع والمعادلة السياسية والطبقية.

المعركة الانتخابية اليوم والتغيرات في الواقع المجتمع اللبناني

الحرب الأهلية اللبنانية والسياسيات الاقتصادية النيوليبرالية

اتفاق الطائف كان وسيلة لرفع دور الدولة في إدارة الصراع الطبقي الطائفي على أنه صراع ما بين الطبقات ومن داخلها على أساس فئوي (طائفي). يرجع هذا لأسباب عدة، أبرزها النمو غير المتوازن لهذه الطبقات على أساس فئوي (طائفي)، و قد عبّر الدستور اللبناني عن هذا الواقع في مقدمته: "الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام." (مقدّمة الدستور اللبناني، الفقرة ز). هذه الخاصية ليست حكراً على الواقع اللبناني بل موجودة أيضاً على أساس عرقي عنصري في الولايات المتحدة والدول الاوروبية بين البيض والسود مثلاً.

نظرتنا للانتخابات البرلمانية لا تتعدى كونها أداة في خدمة بناء الثورة الاشتراكية. وقرار المشاركة في الانتخابات يعتمد على إمكانية تحسين ظروف المواجهة.

الدولة هي جهاز للحكم الطبقي، جهاز قمع طبقة لأخرى؛ هي خلق لعملية خلق النظام، وتشريع وإدامة هذا القمع من خلال إدارة الصراعات ما بين الطبقات

فالنمو غير المتوازن هو من صلب النظام الرأسمالي، ضمن عملية النمو والتخلّف، ويسمح بوجود طبقات اخرى غير البروليتاريا والبرجوازية، كالبرجوازية الصغيرة والمزارعين، ولكنّه يقوّض انتشار ووجود هذه الطبقات مع النمو الايجابي للرأسمالية. فانتشار الرأسمال إلى مساحات أوسع يؤدي إلى انحسار البرجوازية الصغيرة (انحسار عدد المحلات الصغيرة مع نشوء مراكز التسوق)، وتضاؤل اعداد المزارعين مع دخول الرأسمالية إلى الاستثمار في الانتاج الزراعي مثلاً (المزارعين الصغار ومالكي المصانع الغذائية والمزارع الكبيرة)، وضمن عملية النمو هذه ينسحب معظم المجتمع إلى طبقتين متضادتين: البروليتاريا والبرجوازية.

نعيش في لبنان في تخلّف اقتصادي واضح، خاصة في ظل غياب أي اقتصاد منتج والاعتماد الكامل على الاستيراد والتمويل الخارجي وعدم توفّر المواد الاولية الكافية لإنتاج قدرة على المنافسة، وخاصة بعد تخلّي السياسات النيوليبرالية عن أي نوع من الحماية الاقتصادية للإنتاج المحلّي. هذا أدى إلى تواجد كثيف لبرجوازية صغيرة تتزايد بشكل أساسي في الضواحي نتيجة لغياب الاستثمار الرأسمالي. أما المزارعون، فعددهم ينحسر عاماً بعد عام، بسبب عدم قدرتهم على المنافسة في السوق وحركة الاستيراد.

وحسب دراسة قامت بها وزارة الشؤون الاجتماعية، فإن ٣٧،٤٪ من أرباب الأسر اللبنانية يعملون "لأنفسهم" (أي كأصحاب محال تجارية أو سائقين عمومين ومزارعين وصيادين)، بينما ٥٣،٨٪ هم عمّال وأُجَراء شهريون و ٨،١٪ هم من أرباب العمل (وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة الإحصاء المركزي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر ٢٠٠٤"، ٢٠٠٨). وهنا نرى أن البرجوازية الصغيرة والمزارعين يحتلون مكاناً مهماً في الواقع الاقتصادي اللبناني.

من خلال الخصائص التي تقدمت و غيرها يمكن فهم نشوء وصعود التيارات السياسية الأكثر تأثيراً اليوم في المجتمع اللبناني وفي واقعه السياسي.

حزب الله، التيار الوطني الحر وتيار المستقبل

نشا حزب الله في الضاحية الجنوبية التي توسعت بدورها نتيجة لعملية الهجرة الكبيرة للمزارعين الشيعة من الجنوب إليها وإلى عدد من المناطق المتخلّفة اقتصاديا مقارنة بالوضع الاقتصادي لوسط بيروت، كالنبعة وسن الفيل وغيرها.

هذا الواقع الاقتصادي أدّى الى نشوء برجوازية صغيرة، نتيجة لارتفاع البطالة وعدم وجود استثمارات اقتصادية في المنطقة. ومن المعروف أن بنية حزب الله بدأت مع ضخ المساعدات الاجتماعية والاقتصادية والخدمات في الضاحية الجنوبية بدعم من إيران، وأن الحزب تموضع منذ البداية ضمن البرجوازية الصغيرة الشيعية، فقام بجمع المساعدات منها واعتبرها الطبقة القيّمة على المجتمع. ولعل مناشدة الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله لأحرار العالم بالتضامن مع "الفقراء والمحرومين" تعبّر بصراحة عن عدم تموضع الحزب في طبقة واحدة.

فالفقر والحرمان ليسا حكراً على طبقة دون غيرها، فقد يُحرم برجوازي معيّن من قدرته على المنافسة بسبب احتكار فئة معيّنة من البرجوازيين لسوق معيّن؛ و قد يُبعد مزارع عن خدمات الدولة. ولكن أيضاً، هذه المناشدة ذات وجه ديني وطائفي، إذ تخاطب الأجزاء الشيعية من هذه الطبقات المتضررة.

حسب وزارة الشؤون الاجتماعية، فإن ٣٧،٤٪ من ارباب الاسر اللبنانية يعملون "لأنفسهم" بينما ٥٣،٨٪ هم عمّال وأجراء شهريون و ٨،١٪ هم من ارباب العمل

في الوقت نفسه، نرى القواعد العليا والوسطى للحزب تنحسر في برجوازية صغيرة وطبقة وسطى شيعية تبدو مصالحها الأكثر تمثيلاً في توجّه حزب الله. هذا يتّضح من خلال المدارس التي يديرها الحزب والتي تخدم أولاد الطبقة الوسطى والبرجوازية الصغيرة الشيعية، ومن خلال موقفه من الحد الأدنى للأجور الذي قام على ما يسميه "سياسية ترضي العمال وأصحاب العمل"، أي المصالحة ما بين الطبقات، وهو مطلب البرجوازية الصغيرة تاريخياً. وهو كذلك يمثّل شريحة كبيرة من المزارعين وملاّكي الأراضي من الجنوب، الفئة الأكثر تضرراً من الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان.

أما التيار الوطني الحر فيتموضع ضمن الطبقة الوسطى (المدراء والكوادر العليا)، نظراً لنشأته في الكوادر الوسطى والعليا للجيش مثلاً، بالإضافة إلى تمثيله الانتخابي وتواجده في نقابات الأطباء والمهندسين والجامعات، أو في قطاعات المعلومات والاتصالات والإعلام. ويبدو ذلك جلياً من خلال نتائج الانتخابات النقابية (المهنية خاصة) ومن خلال التشكيلة الوزارية الحالية، فخطاب التيار يتوجّه إلى طبقات متضررة من حكم البرجوازية المالية والمصرفية، أي إلى البرجوازيين المسيحيين الذين ضيّق عليهم الحريري من جهة والاحتلال السوري من جهة أخرى، خاصة مع ظهور شرائح وسطى متخصصة لا تجد لنفسها مكاناً في التركيبة الاقتصادية الحالية، ونشوء برجوازية صغيرة مسيحية في القطاعات الجديدة.



[فرح قبيسي]

التيار لا يمثّل كافة هذه الطبقات، بل يمثّل مصالح أجزاء منها؛ أجزاء طائفية وقطاعية (البرجوازية الصناعية مثلاً)، وهو قادر على تجييش جزء كبير من الطبقة العاملة المسيحية وغيرها من خلال وعد إصلاحي غير واضح يتمثّل حتى الآن بتوسيع سوق الاتصالات وتسهيل الوصول إليه، ولكنه لا يتكلّم حول الأجور مثلاً.

من هنا نرى أن التلاقي بين التيار وحزب الله لم يكن غريباً، لما يربطهما من مصالح اقتصادية مشتركة. فجزء من العمال والطبقة الوسطى الشيعية يعملون لدى البرجوازية الصغيرة المسيحية (العمال التقنيين في شركات المعلوماتية، عمّال المطاعم، وغيرهم)، أضف إلى ذلك الثقل الذي يمثّله كلاهما على صعيد المدن والضواحي، حيث الثقل السياسي الأساسي وليس بالضرورة الانتخابي (الضاحية الجنوبية، النبعة، سن الفيل، المتن مثلاً).

في المقابل نجد التمثيل الشعبي لأحزاب أخرى في الأطراف، مثلاً، تيار المستقبل، المردة والقوات اللبنانية في الشمال، الحزب التقدمي الاشتراكي في الجبل، الكتائب في كسروان والمتن. وبناءاً على ذلك، فالمصالح الطبقية التي يمثلها حزب الله والتيار كانت خلال الأعوام الماضية متضررة من البرجوازية المالية والمصرفية (الحريري وأجزاء كبيرة من البرجوازية المسيحية التي تعمل في القطاع المالي والمصرفي).

أمّا تيار المستقبل فيمثّل أجزاء كبيرة من البرجوازية السنية، وخاصة مصالح رئيسه سعد الحريري. ولكنّ، بفعل واقعه الطبقي وأدائه السياسي، نفر منه الكثير من الناس، فلجأ إلى استخدام علني للمال السياسي، وضخّه بين العاطلين عن العمل في مناطق مثل عكار وطرابلس، وقام بتوظيف عدد كبير من العمال السنة في مؤسساته. هذا الأمر أنتج علاقة اعتمادية (زبونية) بينه وبين العمال السنة من جهة، وبينه وبين البرجوازية الصغيرة السنية التي تستفيد من وجود هذا الرأسمال من جهة أخرى. مثلاً، نسبة كبيرة من البرجوزية الصغيرة السنية تعتمد في معاملاتها المصرفية والاستثمار المالي على المصارف التي يملكها الحريري. إذنّ، فإن أدوات الاستقطاب تكاد تكون اقتصادية بحتة.

ونشأة "المستقبل" أيضاً ترتبط بواقع الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي وخاصة بعد اتفاق الطائف الذي مهّد لدخول الرأسمال الحريري إلى السوق اللبنانية، إذ كان "السلم ضرورة للاستثمار(!)".

خلاصة

الانتخابات، بالإضافة إلى شهادتها حول أسئلة سياسية أساسية، تمثّل أيضاً مصالح طبقية فئوية وطائفية، مما يستلزم المواجهة ضد صعود الصراع الفئوي داخل الطبقات وفي ما بينها. الهروب من المواجهة يشكل خطراً على الطبقة العاملة، خاصة إذا ما تُركت المعارك السياسية من دون تدخّل للقوى الثورية في المجتمع، المنادية بتوحيد الطبقة العاملة في لبنان على أساس مناهض للطائفية ومناهض للاستغلال والقمع الطبقي، لأن عدم المواجهة سيتيح للقوى الطبقية/الطائفية المسيطرة الإمعان في تغليب المنطق الفئوي والطائفي على الصراع الطبقي الواعي.

من جهة أخرى، فإن العلاقة الاعتمادية ما بين الرأسمال المحلي والرأسمال الاقليمي والعالمي تتبلور من خلال مديونية عالية من جهة، ومصالح تجارية واقتصادية ما بين أجزاء كبيرة من البرجوازية المحلية والبرجوازيات العربية والعالمية من جهة أخرى (المصالح الاقتصادية ما بين الحريري والسعودية؛ دعم إيران لحزب الله منذ نشاته حتى الآن وارتباطهما من خلال مصالح اقتصادية مشتركة؛ قطاع الخدمات الذي يعتمد على الاستثمار الخارجي بشكل أساسي؛ القصور في الصناعة والزراعة والذي يؤدي على اعتماد اقتصادي في الاستيراد وغيرها من المصالح).

في ظل هذا الواقع، من الصعب جداً أن يقوم أي من أقطاب المعارضة والموالاة من الهروب من التأثير الخارجي، بل ستبقى بنية الاقتصاد اللبناني ضمن واقع مادي يفتقر إلى المواد الاولية الرئيسية والخطط الاقتصادية ويعاني حتّى صغر السوق المحلية، ما سيلقي بثقله على قدرة رأس المال المحلي على التنافس مع السوق الإقليمية والعالمية وخاصة بعد أن أزيل جزء كبير من الحماية الاقتصادية التي كانت تتمتع بها الصناعة والزراعة المحلية.

القوى الفعلية القادرة على رؤية هذه التناقضات والقادرة موضوعياً على التنظيم فيما بينها على خطوط المواجهة هم العمال، ولكننا نعرف أن الواقع العمالي في لبنان ليس جيداً، حيث أن أجزاء كبيرة منهم تعمل في أماكن عمل صغيرة تضم عدداً قليلاً من الشغّيلة، مما يلجم موضوعياً نشوء نقابات عمّالية قويّة. لكن تواجد النقابات كتعبير عن إرادة سياسية وتاريخية واستراتيجية لدى العمال، يفرض تدريجياً على السوق أن يتطور تباعاً، فإن نظّم العمال أنفسهم وباعوا قدرة عملهم مجتمعين للسوق، سيفرضون على السوق التعامل معهم بشكل جماعي، أي سيعززون نشوء أماكن عمل أكبر ونشوء قدرة أكبر على التوظيف، مما يؤدي إلى تغيير الظروف الموضوعية للتنظيم النقابي. لكن هذا لا يتم إلا من خلال حركة عمالية واعية سياسياً وقادرة على الضغط.

لذا، تكون المهمة الأساسية التي يجب أن يعمل بموجبها اليسار والإشتراكيين الثوريين هي بناء تلك الحركة والدعوة إلى التنظيم النقابي والعمالي. وكما يقول ماركس "النقابات هي مدارس للاشتراكية، ففي النقابات ... تبدأ أجزاء كبيرة من العمال، بغضّ النظر عن الحزب الذي ينتمون إليه، بالاقتناع بضرورة تحسين ظروفها المادية". مسار العمل على إنشاء حركة عمالية جدّية في الواقع اللبناني يبدأ برفع المطالب العمالية إلى أكبر مساحة ممكنة في المجتمع. عليه، فإن الانتخابات القادمة، وان كانت المنافسة الأساسية فيها ما بين المعارضة والموالاة، فهي أيضاً تشهد تضعضعاً في المعسكرين على السواء، بسبب التراجع الكبير لكل من الطرفين وعدم القدرة على الإجابة عن أسئلة سياسية وحياتية مهمّة لجزء كبير من العمال، كالطائفية والحد الادنى للأجور والتعليم وكلفة المعيشة... العمال اليوم ينجرّون وراء أحزاب لا تمثّل مصالحهم الطبقية، وإن كانت تمثّل جزءاً منها. ومهمتنا الثورية هي بناء تنظيم مستقل للعمال عبر استخدام جميع الوسائل السياسية والنقابية للمطالبة بذلك، بما في ذلك الانتخابات.


[فرح قبيسي]

إن مشاركة اليسار في الانتخابات بشكل عام ودخول الحزب الشيوعي في الانتخابات هو أمر إيجابي إذا ما تم توظيفه لصالح تصعيد الصراع الطبقي والدفع بالمطالب العمالية إلى صلب الصراع السياسي الانتخابي. لكن هذا الأمر لا يبدو جلياً، فمنذ إعلان مرشّحيه حتى اليوم، لم نرى الحزب يقوم بأي فعل مباشر في الصراع السياسي لتجييش الرأي العام حول برنامجه، بل نراه منزوياً في العمل ضمن قواعده، بدل أن يعبّئ قواعده للعمل مع الخارج. ومن هنا، على الحزب الابتعاد عن البرلمانية في التعاطي مع الانتخابات والتي تنحصر ضمن مطالب إصلاحية، من دون رؤية ثورية.

وأخيراً، إن المصلحة الاساسية لليسار في الانتخابات هي في العمل على بنيانه السياسي والداخلي عبر تموضعه في الصراع وليس الهروب منه، وعبر طرح المسائل العمالية بشكل فعاّل ومنسّق، لأن التشرذم اليوم ما بين اليسار يقلّص من قدرته على بناء حركة وتنظيم عمالي مستقل غير طائفي يكون المحرك الأساسي في بناء حالة تغييرية وثورية في المجتمع.

الاقتصاد... في موجز

رشاد شمعون

خبر رقم ١: مداهمات واعتقالات وإطلاق نار مباشر على كل من لا يمتثل لأمر "توقّف حاجز"... هذا ما شهدته مدينة بعلبك والقرى المحيطة بها في الأسابيع الماضية، بعد أن قام مجهولين بنصب كمين للجيش اللبناني وقتل عدد من الجنود.

خبر رقم ٢: طار نصاب جلسة مجلس النواب حيث كان من المقرر أن تبحث في رفع الرسوم والضرائب عن صفيحة البنزين للمرة الخامسة على التوالي.

للوهلة الأولى، قد يخال لك أنّ الخبرين منفصلان تماماً وأن إيجاد رابط ما بينهما مهمّة شبه مستحيلة، لا بل عبثية بالأساس. إلا أنّ دقيقة واحدة من التفكير كافية لحلّ اللغز.

الحلّ: متطلبات بناء الدولة وبسط سيادتها على كامل أراضيها.

من أولى شروط عملية بناء الدولة أن يكون هذا الجهاز قادراً على فرض الضرائب وتحصيلها من جيوب الطبقات الكادحة لتمويل عملية البطش الأمني وقمع كل شكل من أشكال الامتعاض والاعتراض على السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتهجها الطبقة البرجوازية الحاكمة.

بعيداً عن الخبر العاجل

هذا في العام، أما في لبنان فنجد لعمليات البطش الأمني القمعي الكثير من الأمثلة على امتداد تاريخ الحكم البرجوازي للبلد. وآخر فصول هذه العملية القمعية الهمجية يحدث الآن في البقاع. تذكّرت الدولة مؤخّراً أنّ البقاع جزء لا يتجزّأ من الوطن وقررت مكافحة "الجريمة" بكافّة أشكالها، متغاضيةً عن جرائمها المتكررة بحقّ هذه المنطقة.

منذ تأسيس الدولة اللبنانية كان البقاع، كما كلّ المناطق الواقعة خارج نطاق "سويسرا الشرق" والتي تضمّ بيروت وجبل لبنان، مهمشاً إنمائياً. بالإضافة إلى هذا التهميش الإنمائي، عانى البقاع بشكلٍ رئيسي من السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة على لبنان، لا بل من الفلسفة الاقتصادية التي بُني على أساسها الاقتصاد اللبناني، والتي تتلخّص بالقضاء على قطاعي الزراعة والصناعة وتركيز كلّ موارد الدولة لدعم قطاع الخدمات والقطاع المالي.

وبسبب طبيعة البقاع كمنطقة زراعية بامتياز، كان لهذه السياسات الأثر الأعمق في إفقار المنطقة ودفع سكّانها إمّا إلى النزوح إلى المدن، أو إلى العيش تحت نير التخلّف الاقتصادي الاجتماعي الناتج عن هذه السياسات. وما عمليات السرقة وتهريب المخدرات والسلاح إلاّ تعبيراً عن رفض هذا الحرمان وإعلاناً من "بعض" سكّان المنطقة عن حقّهم بحياة كريمة واستعدادهم لإجراء كلّ ما هو متاح للوصول إلى هذا الحقّ.

أمّا الدولة فقررت – كعادتها – التغاضي عن كلّ أسباب التدهور وذهبت بعيداً في عملية عقاب جماعي لن تنتج سوى المزيد من المآسي في منطقة تعبت من عقود طويلة من الحروب العشائرية التي يزيد من حدّتها الفقر المُدقِع وغياب أيّ أفق لحلّ مشاكلها الاقتصادية- الاجتماعية من خلال "سيادة الدولة والقانون". ونهر البارد لا يزال يلوح في الأفق، لمن يريد إثباتاً على توقّع فشل هذه السياسة البوليسية في توفير الأمن للمناطق المستهدفة، والذي يجب أن يكون على رأس سلم أولويات أيّ تحرك أمني.

تمويل العمليات الطنانة

أمّا عن كيفية تمويل هذه العمليات الأمنيّة، فقد ورد في تقرير "البيانات المالية المفصلة للفترة الممتدة بين العامين ١٩٩٣ و٢٠٠٦" والصادر عن وزارة المالية اللبنانية أنّه، وحتّى العام ٢٠٠٦، شكّلت الضريبة على القيمة المضافة ٢٢،٧٪ من إيرادات الدولة وتشكّل المورد الأهمّ لخزينة الدولة. يليها مباشرة أرباح الدولة من قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية (الأعلى تكلفة في المنطقة وأغلب العالم حتّى بعد إصلاحات جبران باسيل).

أي، وباختصار، تأتي النسبة الأكبر من واردات الخزينة من الضرائب والرسوم غير المباشرة. هذا قبل زيادة ٧٠٠ مليون دولار من عائدات

كلفة القضاء على الفقر المُدقع تبلغ ٤٨ مليون دولار سنوياً، أي ١،١٧٪ من خدمة الدين العام لعام ٢٠٠٩. ٤٦٤ مليون دولار (١١،٣١٪ من خدمة الدين) كافية للقضاء على الفقر.

لماذا لم يكتفِ السنيورة بما يفوق ٤٥ مليار دولار لكي يحوّل لبنان إلى جنة العيش الكريم؟ لماذا لا يزال أكثر من نصف اللبنانيين لا يستفيدون من أي تغطية صحية؟

من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٦، شكّلت الضريبة على القيمة المضافة ٢٢،٧٪ من إيرادات الدولة والمورد الأهمّ للخزينة. يليها مباشرة أرباح الدولة من قطاع الاتصالات.



الضرائب والرسوم المفروضة على سعر صفيحة البنزين المتوقّعة لعام ٢٠٠٩.
يضاف إلى كلّ هذا، الضرائب المباشرة على دخل الأجراء ورسوم المياه والميكانيك والرسوم البلدية... ومن هنا يرفض السنيورة وشركاؤه إلغاء، أو حتّى خفض الرسوم على صفيحة البنزين والتي باتت تتخطّى الـ١١٠٠٠ ليرة لبنانية عن كل صفيحة أيّ ما يوازي ١٠٠٪ من سعرها قبل زيادة الضرائب والرسوم. فالسنيورة خائف على إيرادات الخزينة العامة، ويقلقه عدم تمكّن الدولة من خدمة الدين العام.
وبالفعل، فإن خسارة ٧٠٠ مليون دولار سنوياً تشكّل عائقاً كبيراً أمام تمكّن الدولة من خدمة هذا الدين. ولكن من قال أنّ عدم سداد الدولة لكلفة الدين أمر سيء؟ هذه بضعة أرقام والوقائع التي يمكن أن تساعدنا في الإجابة عن هذا السؤال:
ورد في "دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي–الفقر والنمو وتوزع الدخل في لبنان" الصادرة

يصدر كل سنة المئات من مراسيم التخفيضات والإعفاءات الضريبية للشركات وأصحاب رؤوس الأموال على شاكلة المرسوم الخاص الذي أُصدِر لإعفاء آل الحريري من دفع الضريبة على الثروة التي ورثوها من أبيهم.

عام ٢٠٠٩ أن ٢٨٪ من اللبنانيين فقراء و٨٪ منهم يقبعون تحت خطّ الفقر المُدقِع. كما ورد في الدراسة أن كلفة القضاء على الفقر المُدقِع في لبنان سنوياً تبلغ ٤٨ مليون دولار أميركي أي ما يوازي ١،١٧ ٪ من خدمة الدين العام لعام ٢٠٠٩، وأنّ ٤٦٤ مليون دولار سنوياً (أي ١١،٣١٪ من خدمة الدين) كافية للقضاء على الفقر.

نصدق أو لا نصدق، نرى نتيجة واحدة

إذا قررنا تصديق أن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية هي مرجعية اقتصادية كاملة الصدقيّة، فلماذا لم يكتفِ السنيورة بما يفوق الـ٤٥ ملياراً من الدولارات لكي يحوّل لبنان إلى جنة العيش الكريم لكلّ المواطنين؟ لماذا لا يزال أكثر من نصف اللبنانيين لا يستفيدون من أي تغطية صحية؟ لماذا لا يزال توفر التيار الكهربائي بشكل دائم حلم بعيد المنال بالنسبة للكثير من سكان لبنان؟
لأنّ برامج الدولة الإنمائية قائمة على إفقار الفقراء وتمكين المصارف والشركات التجارية الكبرى من تحقيق أعلى هوامش ربح ممكنة، من خلال إنشاء الإدارات العامة وتعزيز جهوزية الأجهزة الأمنية للدفاع عن الاحتكارات والفاسدين وتأمين الحماية الأمنية لأمراء الحرب حين يقررون الاقتتال للحصول على وزير أو وزيرين إضافيين في وزارات النهب المنظّم والمحاصصات الطائفية.
أمّا الفقر فهو الخزّان الذي لا ينضب، والذي يمدّ الطبقة الحاكمة بوقود سلطتها المطلقة من خلال العلاقات الزبائنية التي يخلقها الحرمان

ما عمليات السرقة وتهريب المخدرات والسلاح في البقاع إلاّ تعبيراً عن رفض الحرمان وإعلاناً من بعض سكّان المنطقة عن حقّهم بحياة كريمة واستعدادهم لإجراء كلّ ما هو متاح للوصول إلى هذا الحقّ.

وهضم حقوقنا بمنعنا من التقديمات الاجتماعية الرسمية... أي، وباختصار، تموّل الدولة كلّ أنشطة بسط سلطتها علينا من جيوبنا نحن، بينما يصدر كل سنة المئات من مراسيم التخفيضات والإعفاءات الضريبية للشركات وأصحاب رؤوس الأموال على شاكلة المرسوم الخاص الذي أُصدِر لإعفاء آل الحريري من دفع الضريبة على الثروة التي ورثوها من أبيهم الذي كان اسمه رفيق قبل أن يصبح الشهيد رفيق بعد اغتياله (هل يحق للدولة تغيير اسم المتوفي؟!).

***

انتهت فقرة "الاقتصاد...في موجز"، وننتقل إلى فقرة "الحصاد الانتخابي".
خبر أول وأخير: السنيورة مرشح عن المقعد السني في قضاء صيدا. شركاء السنيورة وأعداؤه المعترف بهم في نادي الحكم البرجوازي (الذين ليسوا أفضل بكثير في رؤيتهم الاقتصادية) مرشحين عن باقي المقاعد في باقي الأقضية والكلّ يريد بناء الدولة!
الرابط بين الخبرين الواردين في بداية النشرة والخبر الوارد أعلاه واضح ومكتوب بأحرف نافرة. ■



نضالات عمالية لبنان

تراكمت في وجه المعلمين القضايا المعلّقة، من جهة استمرت نقابة المستشفيات بإقفال الباب أمام الموظفين في القطاع العام وبعض الأسلاك العسكرية. من جهة أخرى، حُرم المعلمون من درجات مستحقة، وحُرم الناجحون في مباراة من الحقّ في التثبيت. بالإضافة إلى تحرّكات الأساتذة الجامعيين، دون نسيانٍ المتعاقدين على كافّة أشكالهم، خرجت في شهر آذار عدّة تظاهرات ووقف المعلمون والأساتذة في عدّة اعتصامات، وخرجت القوى الأمنية لتواجه المتظاهرين بحضورٍ فظّ وثقيل.

الأساتذة يزهرون حركة عمالية ربيعية

نضال مفيد

تعاونية موظفي الدولة

وقع أكثر من مئتي ألف مستفيد من تعاونية الموظفين فريسة المجهول نتيجة توقف المستشفيات الخاصة عن استقبال الموظفين المرضى، توقف استمر أكثر من سبعين يوماً. تريد نقابة المستشفيات زيادة التعرفات، فلم تجد وسيلةً للاحتجاج والمطالبة إلا بإقفال أبواب المستشفيات أمام المرضى من الموظفين. ونقابة المستشفيات لتكون تجارتها أربح، قررت التوقف عن استقبال المرضى في الأسلاك العسكرية، فتكون قد رمت عدة عصافير بحجرٍ واحد.

ولأنّ الطبابة حق من حقوق الإنسان، نزل موظفو القطاع العام إلى الشارع، تظللوا بتمثال بشارة الخوري يوم ١٢ آذار، وانطلقوا بتظاهرة، تذكّر بتظاهرة ١٠ أيار ٢٠٠٦ يوم أسقط مشروع التعاقد الوظيفي تحت أقدام المعلمين.

عندما تحسب البرجوازية الحاكمة الصحة سلعة، فلا عجب من زيادة الجشع. طرح المعلمون معادلة لا فكاك منها: "نفتح المدارس عندما تفتح المستشفيات أبوابها". بالطبع لم يحمل المعلمون مطلباً واحداً، فتح المستشفيات، إنّما طالبوا بزيادة تقديمات التعاونية، تحسين خدماتها، تمثيل روابط المعلمين في التعليم الأساسي والثانوي في مجلس إدارة التعاونية.

مساء ذلك اليوم الآذاري، قَبِل مجلس الوزراء مرغماً تقديم الحل الذي أرضى مبدئيا الطرفين. فقد جرى توحيد العقود بين الجهات الضامنة والمستشفيات وتضمينها المعايير نفسها، وبالتالي لا يعود هناك فرق بين مريض وآخر مهما كانت المؤسسة الضامنة، الاعتماد على نظام لتصنيف المستشفيات، الاعتماد على مؤشر لتعديل التعرفات وفق أسس علمية، الطلب من المستشفيات عدم إقفال أبوابها أمام الحالات الطارئة.

وفي حين أعلن وزير الصحة محمد خليفة في نهاية شهر آذار، عن التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المعنية حول ضرورة تطبيق قرار مجلس الوزراء الآنف الذكر، تبين لروابط المعلمين والأساتذة أن المستشفيات لم توقّع العقود مع التعاونية، واقتصر الأمر على زيادة التعرفة. بالرغم من مساهمة المنتسبين إلى التعاونية ما نسبته ٣٪ من الراتب، لقاء خدمات أقلّ نسبة مما تقدمه جهات ضامنة أخرى.

معلمو الأساسي والدرجات الثلاث

ترتبط قضية الدرجات الثلاث بموضوع ردم الهوة بين التعليم الأساسي والتعليم الثانوي. الفارق بين الأول والثاني يبلغ ١٧ درجة، عندما صدر القانون ٦٦١ الذي وحد سلسلة الرتب والرواتب بين الثانوي والإبتدائي جعل الفارق بينهما ١٤ درجة.

طيّب، ثمة ٣ درجات من أين أتت؟

في الواقع صدر قانون ٥٥١ أعطى الثانويين ٦ درجات، فأضحى الفارق ٢٠ درجة، ونال المعلمون في المرحلة الأساسية ثلاث درجات إثر صدور قانون رقم ٢٤٤ سنة ٢٠٠١. من هنا أتى الفارق، ١٧ درجة، ويطالب المعلمون بثلاث درجات إضافية ليصبح الفارق ١٤ درجة.

من جديد إلى بشارة الخوري نزولاً إلى رياض الصلح، لم يكتفِ المعلمون بمظاهرة واحدة (١٧ آذار)، إنما أتبعوها بأخرى (٧ نيسان)، واللافت في بيانات روابط المعلمين في التعليم الأساسي، هو الدعوة إلى مقاطعة أعمال مراقبة الامتحانات الرسمية ومقاطعة أعمال الانتخابات في ٧ حزيران مراقبة وتصويتا، وكان الهتاف الأبرز: "يللا يا شباب، بيوم الانتخاب، منطلّع نواب ومنّزّل نواب".

مشروع القانون اللازم لزيادة الدرجات أرسلته الوزيرة بهية الحريري إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ١٢ شباط من السنة الجارية، وقبع في درج في دهاليز السراي. إلا أن اللافت في هذا المشروع هو تعديل أحكام التناقص التدريجي لساعات التدريس. والتناقص التدريجي يتم كلما ازدادت سنوات خدمة المعلم فتتناقص ساعات التدريس. هذا التناقص التدريجي لساعات التدريس، الذي ورد في قانون ٢٢/ ١٩٨٢، حصل عليه المعلمون بعد إضرابات طويلة. وهو يعتبر من الحقوق المكتسبة، فتسعى حكومة الوحدة الوطنية إلى

شطب هذا الحق. في مظاهرة ٧ نيسان، سمعت دعوات إلى إضراب مفتوح، ويبدو أن المعركة لم تنتهِ بعد.

المتعاقدون في التعليم الأساسي

بعد إضراب نفذوه في نهاية ٢٠٠٨، عاد المتعاقدون إلى الشارع. وقد شاركوا زملاءهم في التظاهرات المشار إليها أعلاه، للمطالبة بأمرين: الأول، إصدار المراسيم التنظيمية لمباراة الدخول، المحصورة بهم، إلى ملاك التعليم الإبتدائي. والثاني، دفع المستحقات المالية لقاء ساعات التدريس غير المدفوعة منذ بداية العام الدراسي.

وللتذكير ينال المتعاقد المجاز في التعليم الأساسي ١٤٠٠٠ ليرة لقاء ساعة التعاقد، في حين ينال غير المجاز ١١٠٠٠ ليرة. واللافت في قانون زيادة بدل الساعة هو أن البدلات الجديدة ستدفع من بداية العام ٢٠٠٩، وقد عللت الوزيرة الأمر "بالخطأ التقني"، كيف ذلك وثمة فارق كبير بين عبارة بداية العام الدراسي (٢٠٠٨- ٢٠٠٩) وعبارة بداية العام ٢٠٠٩، إلا أن أميّة المجلس النيابي والوزاري الكريم المقصودة، سببت بخطأ تقني، ولتصحيح ذلك، أصبح المتعاقدون بحاجة إلى قانون جديد يعدّل القديم (الجديد).

أما بالنسبة إلى المراسيم التنظيمية، فالواضح أنها تُحَضّر على نارٍ حامية، وذلك لأنّ المباراة يُرجَّح أنها ستجرى في منتصف شهر تموز. أما الحاجة المحددة في مباراة الدخول هذه فهي: ٦٠٠٠ معلم. يعني ذلك قبول نصف عدد المتعاقدين، والنصف الآخر سيعاود التظاهر لكي يثبَّت إسوةً بزملائه وزميلاته.

الأساتذة الناجحون في المباراة المفتوحة ٢٠٠٨

صرّحت إيمان حنينة للمنشور، وهي تمثل الأساتذة الناجحين في المباراة التي نظّمها مجلس الخدمة المدنية ولم يعيّنوا للإعداد في كلية التربية بسبب الحاجة المحددة في نظام المباراة (علماً أن هذه الحاجة محددة لسنوات سابقة للمباراة وليس لسنوات لاحقة)، وقالت: "نحن الأساتذة الناجحون في مباراة المفتوحة لعام ٢٠٠٨، يبلغ عددنا ١٢٠٠ أستاذاً تقريباً، تمّ التعاقد مع عدد قليل جداً منّا، ننتظر دراسة للحاجات التي وعدتنا بها وزارة التربية، إلا أنّه إلى اليوم لم تصدر هذه الدراسة. قدّمنا مشروع قانون إلى مجلس النواب رقم ٢٠٠٩/١٠٩ ويقضي بتثبيت الناجحين خلال مدّة أقصاها ٤ سنوات على أن يؤخذوا بشكل تدريجي، وإلى الآن لم يتم التجاوب معنا بأي مطلب".

وتضيف حنينة: "أجرينا عدّة اعتصامات وتحرّكات واليوم (١٢ آذار) جئنا نتضامن مع الأساتذة والموظفين ونحن على تواصل دائم مع رابطة التعليم الثانوي. أتمنّى على الأساتذة أن لا يصدّقوا الإشاعة التي تدعو إلى عدم الخوف لأن الوزارة ستثبتكم، يجب أن يعرفوا أن لا شيء جدي حتى هذه اللحظة".

المتعاقدون في التعليم الثانوي

في موضوع المتعاقدين في التعليم الثانوي الذين حُرِموا من الاشتراك في المباراة التي نظمها مجلس الخدمة المدنية، بسبب عامل السنّ، شرح حمزة منصور رئيس لجنة المتعاقدين الثانويين الوضع للمنشور، "نحن من المتعاقدين الثانويين طرحنا موضوع الدخول إلى ملاك التعليم الثانوي. أمضينا ٢٠ سنة متعاقدين وإلى الآن لم نثبّت. ظلمنا بامتحانات الـ٢٠٠٨، بحيث إنّهم وضعوا السن كشرط للتقدم بطلب إلى مباراة الدخول. فمُنِع من هو عمره فوق الـ٤٤ عاماً أي ما يوازي ٣٠ شخصاً."

وأكمل منصور: "تكلّمنا مع المسؤولين التربويين لكنهم لا يدركون معاناة المتعاقدين، والدليل على ذلك أنهم لا يعرفون بوجود متعاقدين لا يحق لهم أن يتقدّموا إلى المباراة بسبب عامل السنّ. إنطلاقاً من الظلم الذي وقع علينا على مدى سنوات من قبل وزارات التربية التي مرّت علينا، دعينا كلجنة متعاقدين إلى رفع الظلم عنّا عبر تقديم مشروع قانون إلى مجلس النواب. اليوم تقع المسؤولية على المسؤولين التربويين، الذين يقبضون أجورهم من جيوبنا، أن يتابعوا القضايا التربوية وإلا لماذا يسمّون أنفسهم مسؤولين."

رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية

في ١٨ آذار، اعتصم أساتذة الجامعة اللبنانية أمام وزارة الوصاية، وطالب رئيس الرابطة حميد حكم بضرورة تطبيق قانون المجالس الأكاديمية وذلك لتعيين عمداء جدد. كما إن مشروع المرسوم لدخول الأساتذة ينام في أدراج وزارة التربية. واعتبر أنه وبسبب طبيعة دراسة الأستاذ الجامعي الطويلة؛ وبالتالي دخوله الملاك في سنٍّ متأخرة، فهذا الأمر يستدعي تمديد سن الخدمة إلى ٦٨ سنة، ولم يرفض مشروع تعديل قاعدة الاحتساب الذي يجعل القسمة على ٣٥ سنة، علماً بأنّ الرابطة طرحت مشروع للقسمة على ٣٠.

وكان لعصام خليفة رأياً مغايراً، إذ طالب من خلال بيان وزّعه في الاعتصام وحصل "المنشور" على نسخة منه، بضرورة القسمة على ٣٠، ووافق على تمديد سنّ الخدمة إلى ٦٨ سنة. كما أنّه قدّم عملية حسابية تظهر أنّ التعويضات التي سيحصل عليها الأستاذ الجامعي لا تكلّف الخزينة شيئاً، لأنها مجمعة من المحسومات التقاعدية التي يدفعها الأستاذ شهرياً. ■



[فرح قبيسي]



التحركات العمالية والمطلبية لشهري آذار ونيسان ٢٠٠٩

■ نفّذت النساء الفلسطينيات في لبنان، بدعوة من اللجنة التنسيقية لحقوق المرأة الفلسطينية في لبنان اعتصاماً قبل ظهر يوم ٢٠٠٩/٣/٦، في حديقة جبران خليل جبران، قبالة بيت الأمم المتحدة في وسط بيروت، تضامناً مع نساء فلسطين في غزّة، لمناسبة "يوم المرأة العالمي.

■ اعتصم الفنيون في ملاك الجامعة اللبنانية يوم ٢٠٠٩/٣/١١، أمام مبنى الإدارة المركزية للجامعة اللبنانية، احتجاجاً على عدم الاعتراف بصفتهم كفنيين عاملين في الجامعة اللبنانية منذ ١٩٩٩.

■ توقّف مستخدمو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في صور عن استقبال معاملات المنتسبين إلى الضمان في ٢٠٠٩/٣/١١، التزاماً بالإضراب التحذيري الذي دعا إليه المجلس التنفيذي لنقابة الضمان. والتزم المستخدمون مكاتبهم، وأكّدوا أنّ الإضراب التحذيري ليوم واحد سيتكرر إذا لم تنفّذ مطالبهم.

■ ظهر ٢٠٠٩/٣/١٧، نفّذ عمال بلدية طرابلس اعتصاماً أمام مقرّ البلدية احتجاجاً على الاعتداء على زميلهم محمد بلال دنين، الذي كان يقود "دنبر" البلدية أثناء قيامه بواجبه الرسمي، من قبل أحد سائقي السيارات على طريق القبة ـ طلعة البشير، وقد أصيب دنين بجروح بالغة من جراء ضربه بآلة حادة نقل على أثرها إلى مستشفى الإسلامي الخيري.

■ في ٢٠٠٩/٣/١٧ نفذ طلّاب كلية العلوم في الجامعة اللبنانية في النبطية اعتصاماً في باحة الكلية طالبوا فيه بإقرار مشروع خفض سن الاقتراع إلى ١٨ عاما. ورفع الطلاب لافتات كتب عليها "من العدالة أن نشارك جميعاً باختيار السلطة"، "في بلاد العجائب خدمة العلم واجب" و"التصويت حقّ لماذا تسلب الحقوق؟".

■ نفّذت نقابة العاملين في قطاع الخلوي والاتصالات في لبنان في ٢٠٠٩/٣/١٨، اعتصامها السلمي المقرر أمام وزارة الاتصالات في وسط بيروت ابتداء من العاشرة من قبل الظهر، وبمشاركة حاشدة من أصحاب محلات الخلوي، في حضور رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال لبنان مارون الخولي.

■ نظمت اتحادات ونقابات سائقي السيارات العمومية في الجنوب في ٢٠٠٩/٣/١٩ مسيرة سيّارة، شاركت فيها عشرات السيارات، وانطلقت من محلة البص-صور وصولا إلى سرايا صور، حيث نفذ اعتصام ورفعت اللافتات الداعية إلى تحقيق مطالب السائقين العموميين.

■ في ٢٠٠٩/٣/١٩، نفّذ سائقو السيارات العمومية والباصات في الشمال إضراباً سلمياً تحذيرياً، بناءً على دعوة نقابة السائقين في ساحة النور- طرابلس. وأكّد رئيس نقابة السائقين في الشمال، شادي عبد الرحمن السيّد "أنّ الإضراب هذا، هو للدفاع عن لقمة العيش والتصدي لسياسات الحكومة الجائرة".

■ وفي ٢٠٠٩/٣/١٩ أيضاً، نفّذ أصحاب وسائقو الفانات والسيارات العمومية في البقاع، اعتصاماً سلمياً بدأ منذ ساعات الصباح الباكر على تقاطع الطريق الدولية في كل محافظة البقاع حيث تجمع السائقون مع حافلاتهم عند تقاطع رياق- بعلبك نقطة تل عمارة، وكانت نسبة التجاوب مع الاعتصام مرتفعة جداً حتى باتت الطرق خالية من سيارات النقل العام. وفي مدينة زحلة شاركت نقابة السائقين العموميين بالاعتصام حيث تجمعت مواكب سياراتهم أمام سراي زحلة مطلقين العنان لأبواقها ما احدث ضجيجا في المدينة وتحدث باسمهم حسين المستراح معتبرا أن "هذا الاعتصام هو يوم للدفاع عن لقمة العيش ويوم للتصدي للسياسات الجائرة.

وفي اليوم ذاته شهدت مدينة صيدا ومنطقتها، إضرابين متزامنين تخللهما اعتصامان، تمثّل الأول باستجابة سائقي وأصحاب الباصات العمومية للإضراب الذي دعا إليه اتحاد النقل البري في لبنان. أما الإضراب الثاني، فتمثل باعتصام جباة كهرباء لبنان في الجنوب أمام المبنى الرئيسي في مدينة صيدا، حيث أصدر المعتصمون بيان تناول بحث كافة المواضيع المتعلقة بما يلحق بهم من ظلم للعمال وهدر لحقوقهم التي تمثل الحد الأدنى من متطلبات العيش في وضع اقتصادي صعب لا يخفى على أحد".

كما نفّذ سائقو السيارات والفانات العمومية في الضاحية الجنوبية لبيروت منذ الصباح، إضراباً عاماً توقفت خلاله حركة السير في المنطقة.

وفي اليوم ذاته أيضاً، نفّذ موظفو المستشفى الحكومي في حاصبيا اعتصاما أمام المستشفى، احتجاجا على التأخير في دفع رواتبهم منذ ستة أشهر.

■ نظمت جمعية النجدة الاجتماعية في ٢٠٠٩/٣/٢٠ في مخيمات صور اعتصاماً أمام النصب التذكاري لشهداء المقاومة في صور شارك فيه حشد من أمهات وأطفال مخيمات المنطقة. ورفع المعتصمون لافتات دعت الهيئات الدولية لتوفير الحماية والرعاية لأطفال فلسطين في الوطن والشتات وحق عودتهم إلى ديارهم.

■ أقيم اعتصام يوم ٢٠٠٩/٣/٢٢ في ساحة كنيسة السيدة بدعوة من بلدية المتين، احتجاجا على القرار القاضي بسلخ منطقة الزعرور عن البلدة وإلحاقها بخراج بلدة بتغرين وذلك اثر استمرار قضية مشاعات البلدة (المتين - قضاء المتن) العالقة مع جارتها بتغرين بانتظار كلمة الفصل من القضاء.

■ في ٢٠٠٩/٣/٣٠ نفذت تعاونية موظفي الدولة اعتصاما في مقرها المركزي في بيروت، وفروعها كافة، حيث توقف العمل من الساعة الثامنة وحتى التاسعة من صباح اليوم، معتبرة "هذا التوقف بمثابة وقفة تبدأ بإسماع الصوت للمسؤولين، آملة بأن تجاب المطالب دون اللجوء إلى التصعيد".

■ في ٢٠٠٩/٣/٣١ - اعتصم أمام مكتب مدير خدمات الأونروا في مخيم البداوي ممثلو الأحزاب

اللبنانية والفصائل واللجان الشعبية الفلسطينية في الشمال وأهالي المخيم بدعوة من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. ونُفّذ اعتصام مماثل أمام مكتب الأونروا في مخيم نهر البارد، تحدث فيه عضو اللجنة المركزية لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني أبو جورج عبد الرحيم باسم فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وعضو قيادة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في لبنان عبد الله ديب.

■ في ٢٠٠٩/٤/٨، نفّذ عشرات السائقين العموميين الذين تعرّضوا لعملية احتيال من إحدى شركات السيارات في طرابلس اعتصاماً وسط إجراءات أمنية مشدّدة لعناصر قوى الأمن الداخلي. وأعلن المعتصمون أنّهم "تعرّضوا لعملية نصب بعدما دفعوا أكثر من نصف ثمن السيارات التي وُعدوا بها ولم يحصلوا عليها"، ودعوا المسؤولين إلى "التدخّل لإعادة حقّهم"، وأشاروا إلى أنّهم "أصحاب دخل محدود وباتوا مديونين للبنوك بعدما استلفوا الأموال ودفعوها لشركة السيارات".

■ شهدت ساحة شتورة صباح ٢٠٠٩/٤/١٠، اعتصاماً لعشرات من المكفوفين والمعوّقين أمام مركز البريد، بدعوة من جمعية حرمون للمكفوفين، للمطالبة بتأمين ضمان صحيّ شامل للمعوّق وعائلته. ورفع المعتصمون يافطات كُتِب عليها: "مكفوفين ولسنا عميانا" و"كفانا متاجرة ببطاقة وهمية" و"لا للانتخابات إلاّ بضمان صحي شامل للمعوّق وعائلته".

■ نفّذ عمّال المتعهّد وجباة الإكراء في مؤسسة كهرباء لبنان اعتصاماً في ٢٠٠٩/٤/١١ أمام دائرة الكهرباء في بعلبك، ووجّه المعتصمون نداءً طالبوا فيه المعنيين والسلطات الرسمية "الوقوف إلى جانبهم"، مشيرين إلى أنّ "عددهم ٦٠٠ موظف ولا يزال جابي الإكراء يتقاضى ثلاثماية ألف ليرة لبنانية، أمّا عامل المتعهد فما يتقاضاه لا يكفيه بدل نقل، وحقوقنا مهدورة ولا نستفيد من أي تقديمات أو ضمان أو تعويض".

■ في ٢٠٠٩/٤/٢٣ عقدت اللجنة المركزية للأساتذة المتعاقدين في التعليم الثانوي الرسمي اجتماعا في صيدا، وجهت خلاله رسالة إلى وزيرة التربية والتعليم العالي بهية الحريري رفعت فيها مطالب المتعاقدين التي تتلخص بعدم قبضهم مستحقاتهم منذ سبعة أشهر. وناشدوها تحديد واضح للزيادة على أجر الساعة.

■ وفي ٢٠٠٩/٤/٢٣ أيضاً، أعلن المجلس المركزي لروابط المعلمين في المدارس الرسمية الابتدائية والمتوسطة في لبنان في بيان له "انه يتابع الاتصالات مع المسؤولين المعنيين بمطالب المعلمين، وخاصة دولة رئيس الحكومة ومعالي وزيرة التربية والتعليم العالي بهية الحريري ووزير الداخلية زياد بارود، للوقوف عند آخر المستجدات في ما يتعلق بالإجراءات، التي يجب اعتمادها لتحقيق مطالب المعلمين المحقة، وخاصة مشروع قانون ردم الهوة في السلسلة الموحدة. وعليه فان المجلس المركزي يؤكد انه وفي حال استمرت المماطلة من قبل المسؤولين، في ما يتعلق بإقرار مشروع ردم الهوة في مجلس الوزراء، بأنه سوف يتابع خطوات التحرك المقر سابقا في الجمعيات العمومية ومنها: تنفيذ الإضراب التصاعدي في كل المدارس الرسمية الابتدائية والمتوسطة، وتنفيذ المزيد من التظاهر والاعتصام، والمضي في مقاطعة أعمال الانتخابات في السابع من حزيران ٢٠٠٩، وتحديد مواعيد الإضراب والتظاهر في بيانات لاحقة في منتصف الأسبوع المقبل، ودعوة المعلمين للاستعداد لمتابعة كل خطوات التحرك وبشكل واسع عند تحديد مواعيد تنفيذها".

■ كذلك عقدت الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، اجتماعها الدوري برئاسة رئيسها حميد الحكيم، واستغربت في بيان "التباطؤ في بت قضية دخول الملاك"، داعيا "جميع الأساتذة المعنيين إلى انتظار تحركات عملية في هذا المجال". وأكدت الرابطة "ضرورة تطبيق القانون الرقم ٦٦ لجهة صلاحيات الأقسام ومجالس الفروع والوحدات وممارسات كل الصلاحيات التي تنص عليها الأنظمة المرعية الإجراء، بما فيها اقتراح الموازنة الذي تحاول الإدارة المركزية أن تحصر الاقتراح بها". وسألت عن التأخير في اقتراح العمداء، محذرة من "أي حل يضر بمصالح الهيئة التعليمية في قضية مقر الرابطة وصندوق التعاضد"، ومعتبرة "أن صندوق التعاضد والرابطة من صلب مؤسسات الجامعة وليسا منفصلين عن جسمها".

(الوكالة الوطنية للإعلام، المنشور-حسين مهدي)



[فرح قبيسي]

نضالات عمالية
مصر

بعد ثلاث سنوات على انطلاقتها الجديدة، ما زالت الحركة العمالية المصرية تؤكّد على موقعها في طليعة الحركة الاجتماعية التي تضمّ ألوف البشر ممن يتعرّضون يوميّاً لأبشع أشكال الاستغلال والنهب المنظَّم من قبل الطبقة الحاكمة. آلاف من البشر سقطت الصخور على بيوتهم، وحَرَمتهم الدولة من المياه بغرَض توفيرها للمنتجعات السياحية.

الحركة العمالية المصرية
من النضال الفئوي إلى الصراع الطبقي

عمر سعيد

المحلّة..
أول الغيث

اكتسبت الحركة العمالية في مصر عدّة نقلات نوعية في السنوات الأخيرة. سواء على مستوى الزيادة الكمية في وتيرة الحركة، أو على مستوى التطوّر في نوعيّة المطالب. وكانت البداية الحقيقية لهذه المرحلة يوم إضراب عمال شركة غزل المحلة في ٦ كانون الأول عام ٢٠٠٦.

لمدّة عام ونصف أثبتت شركة غزل المحلة أنّها القائد الحقيقي للحركة العماليّة ككلّ، فحركة عمّال المحلّة كانت في كلّ مرّة تشتعل بسبب انخفاض الأجور، ووصلت لأوجها في شباط ٢٠٠٧ عندما أطلق عمّال المحلّة تظاهرة خرجت من الشركة إلى كلّ شوارع مدينة المحلّة يطالبون فيها برفع أجور كافّة العاملين بأجر إلى ١٢٠٠ جنيه شهرياً، هذا ما مثّل انتقال صريح من المطالب الفئوية المباشرة إلى المطالبة بمطالب وحقوق طبقية تخصّ الطبقة العاملة بأسرها.

أجهزة الدولة حاولت أن تجعل مدينة المحلّة عبرةً لأي تحركات تحاول المساس بالنظام السياسي في مصر، فكان يوم ٦ نيسان من العام الماضي عندما منعت الأجهزة الأمنية قيام إضراب عمال المحلة، واصطدمت بمظاهرات الأهالي، ودخلت في اشتباكات مع عشرات الآلاف من المتظاهرين، وكانت المحصّلة أربعة قتلى و٥٠٠ جريح و٣٠٠ معتقل، حكم على ٢٢ منهم بالسجن المشدد لمدة تراوحت بين ٣ و٥ سنوات.

واستمرّت الأجهزة الأمنية في توجيه الضربات للمحلّة، باعتقال ثلاثة من عمال غزل المحلة لمدّة ثلاثة أشهر، ونقل بعضهم لفروع أخرى خارج محافظتهم، وحرمانهم من بعض مستحقاتهم المالية. لستّة أشهر كاملة دخلت شركة غزل المحلة في صمت تام حتى قاموا في تشرين الماضي بمظاهرة ضمّت عدّة آلاف من الشركة تضامنا مع العمال المنقولين والمحرومين من مستحقاتهم المالية.

الحركة الاحتجاجية في شركة غزل المحلّة، استطاعت فرز المنظمات والأحزاب السياسية المصرية، وتحديد توجهاتها من تحركات الطبقة العاملة كلها، فالقوى و"النخب" السياسية المصرية التي كانت تعتبر ذاتها قائدة وموجهه لكافّة التحرّكات الاحتجاجية، وفي القلب منها العمال الذين يتوجب عليهم سرعة تنفيذ توجيهات هذه النخب السياسية "المطلعة"، لهثت وراء عمّال المحلّة عندما دعوا لإضراب عن العمل في شركتهم يوم ٦ نيسان، وألصِقت دعوة العمال بدعوتهم للإضراب العام.

لقد تصوّرت هذه القوى، وهي منعزلة تماماً عن أيّة قواعد جماهيرية أنّها قادرة على قيادة إضراب عام دون تغيير رؤيتهم للجماهير، ودون أيّ عمل نضالي قاعدي. بالطبع لم تنجح دعوة السياسيين الذين اكتفوا بالدعاية للإضراب والتواصل مع الجماهير عبر وسط افتراضي – فيسبوك- وبالطبع النخب التي نَسَبَتْ أحداث المحلّة لنفسها، لم تشترك حتّى مع النشاطات التضامنية مع قتلى وجرحى ومعتقلي المحلّة.

من تحرّكات المحلّة [عمر سعيد]





النقابة المستقلّة

مسمار في نعش النظام

في سياق مشابه، انطلقت حركة موظفي الضرائب العقارية. موظفو الضرائب بدأوا في أيلول ٢٠٠٧ إضراباً مفتوحاً عن العمل، انتهى يوم ١٣ كانون الأول بعد اعتصام استمرّ أحد عشرة يوماً أمام مقرّ رئاسة مجلس الوزراء المصري. استمدّ قطاع الضرائب العقارية أهميته من استمرار عمل قيادات الإضراب بعد انتزاع مطالبهم وزيادة أجورهم بنسبة ٣٢٥٪. على مدار فترة الإضراب، اكتشف موظفو الضرائب موقع اتحاد النقابات الرسمي منهم، كان موقفه على طول الخط ملتصقاً بأجهزة الدولة، كان يجلس بجوار رجال مباحث أمن الدولة، على الجهة الأخرى من قيادات الموظفين أثناء المفاوضات.

ومن هذه النقطة، انطلقت حركة جديدة لموظفي الضرائب العقارية، لا تطالب فقط برفع أجر أو تحسين ظروف العمل، إنّما كانت حركة لانتزاع حقّ العمال والموظفين في تنظيم أنفسهم داخل النقابات العمالية.وفي كانون الأول الماضي، أعلن موظفو الضرائب العقارية تأسيس نقابة مستقلّة لهم. كانت ضربة صادمة للتنظيم النقابي، سواء على مستوى إظهار مدى ضعفه، أو على مستوى تهديد وضعيته السياسية الحرجة عند الطبقة الحاكمة. فالمؤسسة التي تضم عدة ملايين من البشر، تجبرهم كلّ عدّة سنوات على انتخاب مبارك في الانتخابات الرئاسية أو انتخاب مرشحي الحزب الوطني الحاكم في الانتخابات النيابية. وكانت الضربة الحقيقية عندما أعلن قياديو النقابة المستقلة عن تأسيس لجان فرعية مستقلّة في كافّة محافظات مصر، بينما يتواجد التنظيم الرسمي في تسع محافظات فقط، أي ٣٠٪ من قوّة التنظيم المستقل.

المطلب العام الذي توصّل إليه عمّال المحلّة وموظفو الضرائب العقارية، استطاع بالفعل التأثير في عدة قطاعات أخرى، مما يبشر بتعميم هذه المطالب على الحركة العمالية كطبقة اجتماعية. كانت هذه المطالب على الرغم من عموميتها، كرفع أجور كافة العاملين بأجر، أو انتزاع حقّ العمال والموظفين في تأسيس نقاباتهم المستقلة، إلا أنها تُعتبر امتداداً لأصغر التفاصيل الخاصة بكل معركة. فلمّا كانت مطالب عمّال المحلّة تتعلّق بالأجور، وصلت حركتهم للمطالبة برفع الحدّ الأدنى لأجور الطبقة العاملة. ولما انتهى موظفو الضرائب العقارية من معركتهم، وحققوا زيادة كبيرة في أجورهم، وظهر الموقف التابع للتنظيم النقابي الرسمي، وصلت حركتهم لتأسيس نقابتهم المستقلة. هذا التطوّر الطبيعي يؤكّد أنّ المعارك العماليّة التي تبدأ ببعض المطالب الاقتصادوية والفئوية، حتماً ستنتهي بوعي طبقي كبير يتجاوز مطالب فئة أو شريحة.

وهذا ما أكّد عليه عمّال المحلّة وموظفو الضرائب العقارية وعمّال الأسمنت وعمّال المطاحن عندما اشتبكوا مع حملات التضامن مع أهالي قطاع غزة وقت كسر الحدود بين القطاع ومصر، وأيضا وقت القصف الصهيوني للقطاع. بل وصل التضامن العمالي لحالات أخرى عفوية، لم ترتبط يوماً بالنشطاء العماليين واليساريين، كإضراب عمال شركة السويس للأسمدة عن العمل في شباط الماضي لمنع تصدير صفقة أسمدة للكيان الصهيوني. ■

من تحرَكات موظفي الضرائب العقارية لإنشاء النقابة المستقلة.
الصور: فوق [فرح قبيسي]، تحت [حسام الحملاوي]







أتـاك - لبنان
lubnan.attac.org

الحماية الاجتماعية: خدمة أم حق؟

مريم غريب

هل يُنظر إلى الحماية الاجتماعية على أنها مجموعة من آليات المواجهة، سواء أكانت مطبَّقة على أنّها حقوق مكتسَبة أو استحقاقات تمنحها الدولة؟ أم يُنظر إليها كمجموعة من السياسات التي من شأنها توفير حماية للجميع ودمج المجموعات الضعيفة؟ وفي ضوء الأزمات الاقتصادية والسياسية المستمرة، نسأل أنفسنا: هل يُفترض بنا النظر إلى الحماية الاجتماعية الواسعة النطاق على أنّها حق أو خدمة؟

احد المفاهيم الأكثر تداولاً حول الحماية الاجتماعية هو بوصفها إطاراً يشمل مجموعة أوسع من البرامج والأطراف المعنيين والأدوات المرتبطة بخيارات أخرى كـ"السياسات الاجتماعية" أو "الضمان الاجتماعي" أو "التأمين الاجتماعي" أو "شبكات الأمان". وفي هذه المقالة، يُستخدم مصطلح **"الحماية الاجتماعية" للدلالة على أيّ مبادرة يطلقها القطاع العام والخاص، يكون من شأنها توفير تحويلات الاستهلاك ومصادر الدخل للفقراء وحماية الفئات الضعيفة من مخاطر البطالة فضلاً عن تحسين وضع الفئات المهمشة اجتماعياً، وذلك بغية تحقيق الهدف العام المتمثل بتقليص حدة ضعف الفقراء وسواهم من الفئات المهمّشة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي**[١].

ولكن، لا بدّ من الإشارة إلى وجود تفسيرات كثيرة ومتنوّعة لتوضيح المكوّنات المحدّدة للحماية الاجتماعية. وحتى لو كنّا نواجه خطر الوقوع في فخ التبسيط، بوسعنا تحديد رؤيتين مختلفتين تتمثلان بما يلي:

– رؤية محدودة تعتبر الحماية الاجتماعية أداة لتوفير الإعانة القصيرة الأمد لمساعدة الأفراد والأسر على مواجهة الصدمات فيما تسمح لهم في الوقت عينه بالبحث عن فرص اقتصادية جديدة تتيح لهم فوراً إمكانية تحسين أوضاعهم.

– رؤية موسّعة تعتبر أن الحماية الاجتماعية تضطلع بوظيفتين في سبيل تقليص الفقر، إحداهما قصيرة الأمد والأخرى طويلة الأمد: مساعدة الأفراد على المحافظة على أصولهم وتجميعها، وتحويل علاقاتهم الاجتماعية الاقتصادية بما لا يجبرهم على اقتناص الفرص عبر الزبائنية.

> **يُعتبر الضمان الاجتماعي نظاماً مُموَّلاً يكفل التعويض للمستفيدين أو عائلاتهم عن المخاطر التي تجعلهم عاجزين عن ممارسة أيّ عمل وبالتالي غير قادرين على توليد أيّ دخل.**

ارتبطت الحماية الاجتماعية تقليدياً بمجموعة من السياسات العامة التي وضعتها البلدان الصناعية "الثرية" من أجل حماية الأفراد من الفقر والحرمان. وتشتمل هذه البرامج عادة على معايير العمل، وحماية العمالة، والأنظمة الأخرى الخاصة بالحالات الطارئة المرتبطة بدورة الحياة (أي الأمومة والإعانات الأسرية والمعاشات التقاعدية)، والتعويضات عن حالات الطوارئ ذات الصلة بالعمل (أي البطالة والإصابات الناجمة عن حوادث العمل).

في التسعينات، شهد مفهوم الحماية الاجتماعية تحوّلاً في سياق الأزمات الاقتصادية والتكييفات الهيكلية، ما أدى إلى تحديد جدول عمل للسياسة الاجتماعية في البلدان النامية. وفي هذا الإطار، غدت الحماية الاجتماعية أوسع نطاقاً من الضمان الاجتماعي أو المساعدة الاجتماعية أو شبكات الأمان الاجتماعي.

تعميم الضمان الاجتماعي وتوسيع نطاقه: ضرورة عالمية

ضئيلة هي نسبة سكان العالم، لا سيما سكان البلدان النامية، الذين يستفيدون من الضمان الاجتماعي المنظّم في إطار مؤسّسات. وبالتالي، يُضطرّون في غالبيتهم إلى الاعتماد حصراً على المجتمع المحلي والتضامن الأسري فضلاً عن أشكال أخرى من المساعدة المتخصّصة والأعمال الخيرية.

شخص واحد من كلّ خمسة أشخاص من سكان العالم يتمتع بتغطية ملائمة على صعيد الضمان الاجتماعي، بينما أقلّ من نصف سكان العالم لا يتمتعون بأيّ شكل من أشكال الحماية الاجتماعية.

وقد تمّت بلورة توجّهات كثيرة لتوسيع نطاق آليات الحماية لتغطّي المجموعات الضعيفة. وفي الواقع، ترتبط النقاشات الدائرة حول الضمان الاجتماعي بالتحوّل في الإيديولوجيات بشأن الأدوار والمسؤوليات التي ينبغي أن تناط بالأفراد والعائلة والمجتمع والسوق والدولة. من جهة أخرى، يرتبط تآكل مفهوم الدولة–الأمة وبروز اعتبارات جديدة بشأن المواطنة ارتباطاً جزئياً بهجرة الأفراد عبر الحدود بحثاً عن فرص تساعدهم على مواجهة أوضاعهم الاقتصادية. وتعكس وجهات النظر هذه رؤيات مختلفة بشأن الجهات التي ينبغي أن تتشارك مسؤولية تحسين الحماية الاجتماعية: فهل ينبغي أن تتمثل هذه الجهات بالدولة أو أرباب العمل، و/أو المجموعات القوية الناشطة ضمن مجتمع ما أو الأفراد؟

هل الحماية الاجتماعية حقّ من حقوق الإنسان

إن وضع الحقوق العام في الدول العربية يطرح إشكالية كبيرة. فالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والمدنية تبقى خاضعة لقيود في غالبية الدول. وعلى الرغم من أنّ المسيرات الوطنية تختلف من دولة إلى أخرى (إن بسبب تأثير الاستعمار أو الموارد أو سواها)، كثيراً ما يُنظر إلى الحقوق الاجتماعية على أنّها حظوة يُغدق بها الحاكم على الأفراد بغالب الأحيان على أساس تمييزي (أي على أساس الجنسية، وضع العمل، الجندر...الخ) بدلاً من اعتبارها انتصاراً سياسياً جاء تكليلاً لنضالات الحركات الاجتماعية.

أضف إلى ذلك أنّ الضمان يدخل في عداد القضايا المثارة في الدول العربية. والحقيقة أنّ الضمان الاجتماعي لا يشكّل إلا بعداً واحداً من أبعاد كثيرة لضمانٍ لا يُمنح بشكل منتظم للمواطنين والمقيمين والعمال. فضمان شخص أو عائلة رهنٌ إلى حدّ بعيد بأصوله الاقتصادية ووضعه الاقتصادي ورأسماله السياسي.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الكثير من الدول العربية تسعى حالياً إلى توسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل بتغطيته العمال غير المحميين، إلا أنّ الإرادة السياسية و/أو الموارد الاقتصادية غالباً ما تفتقر إلى إصلاحات مهمة. فلا يسع السوق وحده

"إن تقليص التخفيضات في مجالات الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات الاجتماعية الحيوية في جميع أنحاء العالم كان نتيجة لسياسات التكيف الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الدول كشروط للحصول على الديون وسدادها. بالإضافة إلى ذلك، يُطلب من حكومات الدول النامية بفتح اقتصاداتها للتنافس مع بعضها البعض ومع دول صناعية أكثر قوة وذات أسس أمتن. لجذب الاستثمار، تدخل البلدان الفقيرة في سباق نحو القاع لمعرفة من الذي يمكن أن يوفّر المعايير الأدنى، والأجور المنخفضة والموارد الأرخص. هذا أدى إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة بالنسبة لمعظم الناس. كما أنه يشكّل العمود الفقري لما نسميه اليوم بالعولمة. ونتيجة لذلك، يقوم بالاحتفاظ بقواعد التجارة غير المتكافئة تاريخياً.

(أنوب شاه، "التكيّف الهيكلي- سبب رئيسي للفقر"، http://www.globalissues.org/print/article/3)

دمج أكثر فئات اليد العاملة ضعفاً، لا سيما حيث تشهد الاستثمارات الاقتصادية المنتِجة تباطؤاً لأنّها تبقى حكراً على الأفراد النافذين والعائلات القوية بدون أن تأتي بهدف توفير الرفاه لأكبر عدد ممكن من الفئات السكانية.

والحقيقة أنّ المكانة التي تحتلّها دول عربية كثيرة في الاقتصاد المعولم، فضلاً عن ظروف اللاأمان العامة التي تسود فيها، تشكّل جميعها عوامل تساهم في تهميشها وتهميش أعداد كبيرة من الفئات السكانية الناشطة فيها.

إنّ هذا الوضع بالتحديد يحتّم علينا إيلاء اهتمام للحماية الاجتماعية وبنوع خاص "للشق الإجرائي" منها، باعتبار الضمان الاجتماعي حقاً من حقوق الإنسان بما أنّ مفهوم الحماية الاجتماعية أصبح عملة رائجة في الأوساط السياسية، وهذا ما يزيد من خطورة وضع أكثر الفئات والمجموعات ضعفاً. ■

(١) انظر إلى التحديد الصادر عن الأمم المتحدة: الأمم المتحدة، ٢٠٠٠، تحسين الحماية الاجتماعية وتقليص الضعف في زمن العولمة- "Enhancing social protection and reducing vulnerability in a globalizing world"**، تقرير الأمين العام إلى لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها التاسعة والثلاثين** E/CN.٥/٢٠٠١/٢**، واشنطن العاصمة: المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة.**

خصخصة المدرسة مسار شبه مكتمل

نضال مفيد

الكلام عن خصخصة المدرسة ليس بجديد، إذ إن المبدأ في لبنان منذ القرن التاسع عشر هو الاعتماد على المدرسة الخاصة، والاستثناء كان المدرسة الرسمية، المدرسة العامة. تأسست المدرسة الإنجيلية الأميركية عام ١٨٢٠، بينما تأسست أول مدرسة رسمية عام ١٨٧٦ في بيروت. هذا الفارق في السنوات استمر فروقات في أمور أخرى. فبعد نهوض متعثر، نتيجة الحرب، للتعليم الرسمي في لبنان تسعى حكومات ما بعد الطائف، لتخفيف ديون الدولة وإنفاقها، إلى ترشيد القطاع العام وبالتالي إلى التخفيف من عدد المعلمين، تمهيداً للانقضاض على ما تبقى من مفهوم الخدمة العامة واستبداله بآخر، السلعة الخاصة.

مشروع التعاقد الوظيفي

من خلال مراجعة مشروع قانون موازنة ٢٠٠٥، يمكن قراءة الوجه الحقيقي لحكومة ذلك الوقت[1]، إذ ورد في البند الثامن، المادة ٣٩ من مشروع قانون الموازنة التالي: "يجاز للحكومة خلال مهلة سنة من تاريخ نفاذ هذه المادة، بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بعد تحقيق تجريه إدارة الأبحاث والتوجيه وبعد استطلاع رأي كل من مجلس شورى الدولة وهيئة مجلس الخدمة المدنية، تحديد صلاحيات الوزارات .... وإعادة النظر بتنظيم ملاكاتها بحيث يتضمن تخفيضاً في تسميات الوظائف وعديدها وإلغاء للوحدات الإدارية الزائدة".

وتضيف الفقرة الثانية من هذه المادة، الوجه الحقيقي لهذا المشروع، حيث يعرض على الموظف الذي قد تلغى وظيفته وظيفة شاغرة ضمن إدارته أو في إدارة خدمة، وفي حال لم تتوافر وظائف شاغرة، عُرضت عليه وظيفة أدنى، وفي حال الرفض أُحيل على التعاقد أو صُرف من الخدمة.

ولزيادة الإغراءات، طرحت الحكومة ممثلة بوزيرها السنيورة، طرحت تعويضا يضاف إلى حقوقهم المتوجبة على الخزينة، هذا التعويض يحتسب على أساس راتب الشهر الأخير، فيعطى الموظف راتب الشهر الأخير عن كل سنة خدمة فعلية، على ألا يزيد عدد الشهر عن ثلاثين شهراً وعلى أن لا يقل المبلغ الإضافي عن ٣٠ مليون ليرة ولا يزيد عن ٢٠٠ مليون ليرة.

حسناً، إنها رشوة موصوفة، تقول الحكومة لموظفيها أقبلوا هذه الشروط مع مكافأة. وتستبدل الحكومة الملاك الوظيفي الدائم بالتعاقد الوظيفي عن طريق مباراة محصورة بالموظفين. كما أن للحكومة، بحسب مشروع القانون هذا، أن تصرف من يمتنع عن تقديم طلب اشتراك بالمباراة أو من لم يشترك فيها، وذلك لقمع أية حركة احتجاجية على هذا المشروع.

أما في المادة ٥١ من المشروع عينه، فإن الحكومة تسعى إلى إلغاء كل مدرسة رسمية يقل عدد تلامذتها عن مئة تلميذ. كأن الحكومة استغنت عن استقطاب تلامذة من المدارس الخاصة. وهي بهذا تريح المدارس الخاصة من منافسة مشروعة معها. هذا الدمج لو طُبّق كان سيزيد الفائض عند المعلمين في القطاع العام، ويعرّضهم بالتالي إلى الشروط المذكورة أعلاه، وهذا العدد الفائض ليس بقليل، بحسب إحصاءات[2] المركز التربوي للبحوث والإنماء، لأن عدد المدارس التي تحتوي على أقل من مئة تلميذ هي ٤٠٠ مدرسة أي ٣٠٪ من المدارس الرسمية. بالإضافة إلى المشاكل التربوية التي يسببها الدمج المدرسي بين المدارس المغلقة والمدارس الرسمية "المستوفية" الشروط. الأمر الذي يدلّ على التخطيط المبرمج لضرب التعليم العام، لسلطة ترفض التخطيط المطوِّر لهذا القطاع.

مشروع موازنة ٢٠٠٥ سقط

الحكومة تتسوّل في باريس للمرة الثالثة

إنه العاشر من أيار من العام ٢٠٠٦، نزلت هيئة التنسيق إلى الشارع، والمطلب إسقاط مشروع التعاقد الوظيفي. خرج المعلمون والأساتذة من كل الفئات السياسية، بالرغم من الانقسام السياسي الحاد إثر اغتيال رفيق الحريري.

وردد في بيان الهيئة: "ما نقوله ما يعرفه المواطنون جميعاً: "إذا أردتم مكافحة الفساد والهدر،

إذهبوا إلى مصادرها الرئيسية، وإذا كنتم تتجاهلون مكامن الهدر والفساد فنحن نرشدكم مرة أخرى إليها، إذهبوا إلى حيث يجب الذهاب، إذهبوا إلى كبار المتمولين والسماسرة، إذهبوا إلى الأملاك البحرية". وبحسب البيان عينه فإن الحكومة لم تقدم على إلغائه، إنما تراجعت عنه.

وبالفعل، أطلّ باريس ٣، وتوجّه الرئيس السنيورة، إلى شيراك وأمثاله. في ذاك الوقت، أشعلت "معارضة الثلث المقدّس" الإطارات ولم تطلق أي موقف حول مؤتمر باريس ورقمه الثالث، وذلك انسجاماً مع موقفها من المؤتمرات الباريسية السابقة.

ماذا يتضمن هذا المشروع حول موضوعنا الذي نعالج؟ تحت عنوان برنامج لبنان الاقتصادي، وضمن برنامج الحكومة "الإصلاحي"، تبغي الحكومة إصلاح نظام التقاعد ونهاية الخدمة؛ تتذمّر الحكومة من الكلفة الباهظة لأنظمة التقاعد في القطاع العام، متحدثةً بلغة الأرقام (نسبة كلفة التقاعد على الموازنة هي ٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٤). كما إن نظامي التقاعد ونهاية الخدمة يشكلان ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي[٣]، لذا ستعمد الحكومة إلى تغيير النظام التقاعدي.

من جهة تحافظ الحكومة من خلال هذا المشروع الجديد على الحقوق المكتسبة للعاملين الحاليين، ومن جهة ثانية ستغلق الاستفادة من الأنظمة أمام المنتسبين الجدد إلى القطاع العام، ومن ثالثة، ستتيح للموظفين الحاليين إمكانية الانضمام إلى النظام الجديد، وهي تتوقع من خلال كل ذلك إزالة كل العبء عن كاهلها وتحقيق الوفر المالي المنشود.

كم كانت هيئة التنسيق محقّة عندما اعتبرت أنّ الحكومة لم تلغِ المشروع. في ظل هذا المشروع، تهدف الحكومة إلى ""عقلنة" إنفاق القطاع بعد إكمال الخريطة المدرسية وتوزيع المعلمين"، وتزيّن هذا الكلام بخططٍ لمعالجة التسرّب والرسوب المدرسيين، وتوزيع مساعدات مالية مباشرة لتغطية الأكلاف المدرسية (كتب وقرطاسية ونقل وطعام في المدرسة). فتكون الحكومة بذلك، قد جدّدت لنفسها، والتزمت أمام المجتمع الدولي، بمشروع قانون موازنة عام ٢٠٠٥، غير آبهة بالاعتراضات على مشروعها لضرب القطاع العام، والخدمة العامة.

مؤشرات تدلّ على ضرب المدرسة الرسمية

المادة ١٠ من الدستور اللبناني: "التعليم حرّ ما لم يخل بالنظام العام أو ينافي الآداب أو يتعرض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب ولا يمكن أن تمس حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة، على أن تسير في ذلك وفاقاً للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية".

العودة إلى الكتاب ضرورية لتحديد الإطار العام لعمل الحكومة اللبنانية، والأجهزة المرتبطة بها. فالحكومة لتكون منسجمة مع ذاتها، "يجب" أن تعمد إلى ضرب التعليم الرسمي، فعندما يتحقق مخططها هذا، يصبح مشروع قانون موازنة عام ٢٠٠٥، وبنود مؤتمر باريس ٣، واقعاً. إلا أنّ الحكومة لا تنتظر دعوة للضرب، لأنها تقوم بذلك من خلال التالي:

أ. إغلاق باب التوظيف في التعليم الرسمي

تشكّل نسبة المتعاقدين في المدارس الرسمية من مجمل عدد المعلمين، ما نسبته ٣٠٪[٤]. وإذا عُرِف عدد المعلمين المتقدمين في السنّ والبالغ ١٢ ألف معلّم لمن هم فوق ٥٠ سنة (إحصاءات عام ٢٠٠٦)[٥]، وعدد "صغار" السن والبالغ ٢٧ ألفاً، أما في القطاع الخاص فالواقع معاكس تماماً، الأمر الذي سيشكّل نقصاً هائلاً في المعلمين، بعكس ما يشاع عن هدرٍ وفائض.

هذا النقص غير المعترف به، يغطّى بالمتعاقدين، الذين يدخلون سلك التعليم، دون الخضوع لمباراة دخول ولدورات إعداد وتأهيل، باعتبار أغلبيتهم من حملة الإجازات "المصنّفة قانوناً" تعليمية، ولكن طبيعة إعدادهم الجامعي لا تؤهلهم للتعليم؛ من تعلّم لطرائق التعليم وطرق إدارة الصف وعلم النفس التربوي... ولأن فرصَ العمل قليلة في لبنان، يلجأ هؤلاء إلى "الواسطة" لإدخالهم إلى "جنّة التعليم" لتأمين لقمة عيش دون ضمانات صحية وبدل نقل وتعويضات.

هكذا يتحقق هدف الحكومة الإفراغي للقطاع التعليمي من كفاءاته دون مشاريع وبهورات إعلامية. والحديث عن الكفاءات التعليمية عند أهل التعليم ليس بمستغرب، لأنهم يسبقون معلمي المدارس الخاصة المدفوعة بنسبة ٢٪ من ناحية حملة الشهادات، كما إنّ ٦٦٪ منهم هم من حملة الإجازات ومن خريجي دور المعلمين، في وقت كانت نسبة المعلمين في القطاع الخاص المدفوع في هذا المجال ٤٦٪[٦].

ب. الكتاب المدرسي وجودته

بحسب دراسة قامت بها الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية[٧] لتقييم الكتب المدرسية الرسمية، والتي أصدرها المركز التربوي في نهاية التسعينيات انسجاماً مع خطة النهوض التربوية واتفاق الطائف، تناول التقييم لكتب مواد اللغات (العربية، الانكليزية، الفرنسية) والعلوم والرياضيات والاجتماعيات لعدّة صفوف عبر استعمال محكّات للتقييم في المجالات التربوية والتنميط الجنسي والتمييز الاجتماعي- المهني، فأظهرت نتائج الدراسة ضعفاً في التالي: توافر المهارات والمواقف، اتساق بنية الدرس، الكثافة والوقت، التقييم، ملاءمة اللغة، بالإضافة إلى تفاوتٍ في مستوى الكتب ضمن الصف الواحد، وتفاوت في مستوى الصفوف للمادة الواحدة، تدنياً في مستوى اللغات وخاصة اللغة العربية، بالإضافة إلى الضعف الكبير في التقييم.

في هذه الكتب، يتعلّم تلامذة المدارس الرسمية، ولم يحاسَب أحد على نشر الأميّة التعليمية، علّهم بذلك يسرّعون الخطى نحو إعدام المدرسة الرسمية. تجدر الإشارة إلى أنّ الدراسة المشار إليها نشرت عام ٢٠٠٢، وإلى هذه اللحظة لم يتخذ أي تدبير لوقف المهزلة، المسماة تجاوزاً "إصدار كتب".

ت. التفتيش التربوي، شرطي سير المدرسة

يتمتع التفتيش التربوي بعدّة صلاحيات، فيراقب سير العمل في المدارس، كفاءة المعلمين وكيفية قيامهم بواجباتهم، مدى تطبيق أنظمة الامتحانات الرسمية... والتفتيش بصفاته هذه كمراقب وكمفتش، يحمل معه إلى المدرسة "دفتراً للعقوبات" يمكن له أن يفرضها على المعلمين، في إطار مراقبته لهم، فتتراوح بين عقوبة التأديب وحسم الراتب لمدة ستة أيام. إلا أنه لا يحمل دفتراً للتنويه وزيادة الراتب أو التوصية بذلك أقلّه، فتتحول عملية استضافة المفتش إلى مشهد تمثيلي، يقوم المعلم بأقصى جهد أمام المفتش، وأقصى انضباط.

ولعلّ قلة زيارات المفتشين، بسبب النقص في عددهم، تجعل من المشهد التمثيلي مشهداً مفضوحاً، خاصةً وإن التفتيش يتشدد في الأمور النظامية والروتينية ولا يغوص بما فيه الكفاية في تقنيات الإشراف التربوية. وسبب أزمة التفتيش والعلاقة معه، تكمن في غياب نظام للحوافز والإرشاد تشجع المعلمين على أخذ عملية التفتيش على محمل الجدّ، لا التمثيل.

كما تظهر الأزمة في نقص في عدد المفتشين، وفي إعدادهم على الأساليب الحديثة في النقاش والتعليم وحلّ المشكلات. ويظهر من تقارير المفتشين وعياً للمشكلة وخاصةً لجهة النقص في معلمات الروضة: إذ "يتولّى التدريس في هذه الروضات ١٨٦٧ معلمة، ٥٥٠. منهن من الملاك، والباقي من التعاقد (النسبة الكبرى للمتعاقدات هي في مدينة بيروت ٨٦٠) ، ٣٤٠ من هؤلاء فقط مختصات في مجال رياض الأطفال، مع الإشارة إلى ارتفاع نسبة المعلمات غير المختصات في محافظات البقاع (٪٧٠) والنبطية (٪٦٧) والجنوب (٪٦٥) ، وان ٪٧٠ منهن يدرسن في مرحلة الروضة فقط، في حين تتوزع الأخريات على غير مرحلة دراسية، وهو ما يؤدي إلى توزّع حصص الروضة على أكثر من معلمة، مع ما في هذا الوضع من سلبيات تربوية على الطفل"[٨]. إلا إن التقرير لا يوصي وزارة التربية بضرورة إجراء مباراة للدخول لسد النقص العددي والنوعي في هذه المرحلة، إنما يقترح إجراء تدريب فني لمن لم يخضع لذلك.

في تقرير آخر[٩] يشير التفتيش إلى أعداد المدارس التي لا تستوفي الصفوف فيها الشروط، من ناحية عدد التلاميذ في كل صف، ١٥ تلميذاً في الابتدائي، ١٠ تلاميذ في الثانوي، فتبين له وجود ١٢٩٠ مدرسة وثانوية تضم شعباً غير قانونية. لكن التفتيش عينه لا ينظر إلى الصفوف المزدحمة التي تحتوي على ٤٥ تلميذاً وصولاً حتى ٦٠ من التلامذة، التي لو طُبِّق قانون توزع التلامذة (١٥، ١٠) والمعايير التربوية الحديثة التي تتحدث عن أنّ الصف الأفضل يجب أن يتراوح عدد التلامذة فيه بين ١٥ و٢٠، لأمكن توزيع الفائض من المعلمين.

ولكن عندما تعمل أجهزة "الرقابة" بوحي من مفاهيم تتراوح بين تخفيف النفقات وشد الأحزمة والخصخصة، يبطل العجب. كلّ ذلك والتفتيش لا يراقب المدارس الخاصة، ومراقبة الوزارة من خلال مصلحة التعليم الخاص مراقبة شكلية. فتستمرّ مدارس الطوائف في تعبئتها الرخيصة.

ث. الإرشاد والتوجيه جهاز دون هيكلية، ودور المعلمين وكلية التربية "مقفلة" بوجه إعداد المعلمين للقطاع العام

الجهاز يتولى مهمة الإرشاد والتوجيه في جميع المؤسسات التربوية، ويرأسه مدير، ولكن لم تصدر حتى تاريخه هيكلية لهذا الجهاز. فيقوم بمهمة الإرشاد والتوجيه بعض الأساتذة من التعليم الثانوي الذين كلّفوا مهاماً خلافاً للأصول. أما دُور المعلمين فقد انتهى دورها في إعداد مدرسين لمرحلتي الروضة والتعليم الأساسي، استناداً إلى أحكام القانون ٢٠٠١/٣٤٤. الأمر نفسه ينطبق على كلية التربية التي تقوم بإعداد أساتذة لخدمة المدارس الخاصة، يُستثنى من ذلك إعدادها للفائزين في مباراة الثانوي المفتوحة التي نُظّمت العام المنصرم. وإعدادها لأساتذة متعاقدين ثُبتوا في التعليم الثانوي عام ٢٠٠٤، وقد أظهر تقرير التفتيش لعام ٢٠٠٧ عدم كفاءة العديد منهم: "لا يصلحون للتعليم لأسباب تتعلق بعدم الكفاءة المهنية والشخصية والمعرفية"[١٠].

ج. في انتقال روابط المعلمين والأساتذة من مرحلة الهجوم إلى مرحلة الدفاع

حمل خطاب المعلمين في مرحلة ما قبل الحرب مشروعاً من رأسين، الأول يتعلق بالوضع المعيشي والاقتصادي للمعلمين والمطالبة بالحق في التنظيم النقابي، والثاني يتمحور حول تعزيز الجامعة اللبنانية والمدرسة الرسمية، وتعزيز وضع اللغة العربية. وكان خطاب المعلمين يتلاقى مع حركات التحرر في المنطقة، ومع دعم القضية الفلسطينية.

بالطبع حقق المعلمون بعض مطالبهم، ونالوا حقهم بالتنظيم ولكن تحت عنوان رابطة ثقافية (١٩٧٢ رابطة المعلمين، ١٩٨٠ لرابطة أساتذة التعليم الثانوي). وهذه الرابطة قابلة للحل استنسابياً بقرار من وزير التربية. خلال تلك المرحلة، كان لكلية التربية دوراً استنهاضياً للأساتذة، باعتبار أن الكلية المذكورة كانت معقلاً لقوى يسارية متعددة. كما كان للمعلمين في التعليم الابتدائي الدور الأبرز في حركة الإضرابات والتظاهرات، والدليل حصولهم على رابطتهم قبل زملائهم في الثانوي.

إلا أن الخلل وقع في روابط المعلمين في التعليم الابتدائي، باعتبارها كونفدرالية روابط تتوزّع على المحافظات، دون وحدة مركزية منتخبة على أساس لبنان، في حين انطلقت رابطة الأساتذة في التعليم الثانوي بزخم أكبر، لانتخابها على الصعيد الوطني. بالإضافة إلى ذلك، انضمت أحزاب طائفية مرتبطة بالسلطة البرجوازية إلى الروابط حيث كان تأثيرها أكبر على روابط الابتدائي. في حين "قاومت" رابطة الثانويين بسبب تمتّعها بمناعة نقابية ومخزون يساري مستمر من تراث كلية التربية وأجواء السبعينيات، بالإضافة إلى تمتع الثانويين بوعي مهني مستمد من طبيعة إعدادهم الأعلى من الابتدائيين[١١].

كما يعاني المعلمون والأساتذة في القطاع العام من لائحة محظورات حددها قانون الموظفين: إلقاء الخطب والنشر دون إذن خطي من رئيس إدارتهم، الانضمام إلى النقابات، الإضراب أو التحريض على الإضراب، والتخلي عن أية مهمة أو مسؤولية في حال انضمامهم إلى أحزاب سياسية[١٢]. في الواقع، أظهرت دراسة عماد سماحة أن الجزء الأكبر من المعلمين، الأكثر حراكاً، يمتلكون وعياً مهنياً وتربوياً ونقابياً، ينتمون إلى قوى وأحزاب سياسية، وانتمائهم إلى الأحزاب هذه شكّل و"بلور الوعي النقابي" عندهم.

لكن في ظلّ الهجمة الباريسية والموازناتية، تحوّل المعلمون إلى اعتماد خطة دفاعية، تعتمد على خطاب معيشي حذر من بعض القوى السياسية خوفاً من انقسام الروابط كما هو الحال مع الاتحاد العمالي العام، في وقت تراجع الخطاب التربوي، مع التنويه لدور الثانويين المتقدم في هذا الإطار. ويبدو أنّ الخطة الدفاعية هذه لم تعد كافية، وإضاعة الوقت بإضرابات ليوم واحد، تجعل الحاكم يضحك في سرّه. يجب فرض تعديل المواد القمعية من قانون الموظفين كضرورة لتحميل الخطاب النقابي للمعلمين بعداً سياسياً، إذ إن الهجمة النيوليبرالية ليست هجمة حيادية، إنما هي معركة سياسية تواجه بأدوات سياسية ذات نفس مادي يحافظ على التعليم العام والمجاني.

***

الدفاع عن التعليم الرسمي والعام ليس سهلاً، إذ أن المدرسة الرسمية

تراجع دورها بتراجع عدد تلامذتها ليشكّلوا ثلث تلامذة لبنان. وفي حال استمرّ هذا التراجع بفعل التخطيط المنظّم للسلطة البرجوازية الحاكمة، فإنّ الخصخصة ستتحقق كأمرٍ واقع.

المادة العاشرة من الدستور تتحكّم بالتربية في لبنان، خدمةً لرأسمالية فاحشة، وتحقيقاً لتهميش أكبر لأبناء الطبقات المسحوقة في لبنان. اللغة الخشبية تهمة، صحيح، والهجوم بوجه هذه التهمة يكون بتأميم وعلمنة المدارس الخاصة، ودفن المادة العاشرة من الدستور، ورفع خطاب المعلمين لفضح أجهزة الدولة في خطتها التي نُفِّذ جزءٌ كبير منها. ■

(١) مشروع قانون الموازنة لعام ٢٠٠٥، السفير ٢٨/٩/٢٠٠٤

(٢) http://www.crdp.org/CRDP/Arabic/ar-indicators/Tatour%20Mouachirat%2096__01/annex.pdf

(٣) المؤتمر الدولي لدعم لبنان، برنامج لبنان الاقتصادي، باريس، ٢٠٠٧

(٤) إدارة الاحصاء المركزي، بيروت، ٢٠٠٧

(٥) http://www.crdp.org/CRDP/Arabic/ar-statistics/STAT__AR/2006__2007/PDF06__07/Tables__07/Teachers__07/Page45__07.pdf

(٦) http://www.crdp.org/CRDP/Arabic/ar-indicators/Mouachirat2002/a__indicators%20__13.htm

(٧) تح: أيوب، فوزي. الكتاب المدرسي: دوره، مضمونه، جودته، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت، ٢٠٠٧

(٨) التفتيش المركزي، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٥، بيروت، ٢٠٠٥

(٩) التفتيش المركزي، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧، بيروت، ٢٠٠٧

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) سماحة، عماد. جدلية الحركة والوعي بين أفراد الهيئة التعليمية في لبنان، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٦

(١٢) المرسوم الإشتراعي رقم ١١٢/ ١٩٥٩

الجامعة اللبنانية
تنوء تحت ثقل قابل للإزالة

نادين...

نشأت الجامعة اللبنانية بعد إصرار شعبي وطلاّبي، وتلبيةً لرغبة وطنية جامعة، باعتبار أن استقلال الوطن لا يمكن أن يكتمل من دون وجود جامعة وطنية رسمية ترعى التراث الفكري وتعمل على تطويره، ولتتويج النظام التعليمي بها كمثلٍ مشرّف لاستقلال القطاع التربوي في لبنان.

الجامعة (المفرّقة)؟

لكنّ الواقع تغيّر جذريّاً، فالجامعة اليوم ليست منفصلة عن المحاصصات السياسية والطّائفية التي تفتك بلبنان، فهي الملاذ لعرض عضلات الأحزاب والقوى السياسية واستثمارها لتثبيت نفوذها وبسط سيطرتها. واقع يبدو مفاجئاً إلاّ أنّه حقيقي إلى أبعد الحدود، ففي معظم الأحيان يحتاج الطالب إلى توصية من زعيم سياسي إذا كان قبوله يتطلب امتحان دخول. ويتمّ قبول التوصيات علىً أساس الحصص الطائفيّة، فلكلّ طائفة حصّة يجب أن تراعى، تماماً كما في التعيينات في مختلف الوظائف العامّة. ومن لا يملك ظهراً يسنده، يُترك للحظّ الذي قد يخدمه. وعندما يصبح المرء طالباً فعلياً فيها، ينطلق إلى مرحلة أخرى من المواجهة، وهي مواجهة مشكلة التكيُّف والانتماء؛ لأنّه وإن لم يكن محسوباً على أحد فإنّ انخراطه في الجماعة مهمّة شبه مستحيلة. واللافت في الأمر، هو اقتصار النشاطات داخل الفروع على الجهة المسيطرة على مجلسها. سيطرة تقلّل من إمكانية حركة باقي الأحزاب والمستقلّين، وتولّد شعوراً بالنبذ والنفور ممن يشارك في نشاطات هؤلاء.

منهجٌ متعثرٌ

يلتحق الشباب بالجامعة اللبنانية، إمّا لضعف إمكانياتهم المادية والتي تمنعهم من دخول الجامعات الخاصة وإمّا إيماناً منهم بأفضليّتها في معظم الاختصاصات. لكن رغبة مسؤولينا "العظماء" بوضع الجامعة على طريق الخصخصة بحجّة عملهم على "تطوير" النظام التعليمي، ولّد نظام أل. أم. دي. غير المكتمل الملامح. وكأنّ مشاكل الجامعة لا تكفي ليقوموا بمحاولة فاشلة نحو جعل النظام التعليمي فيها شبيهاً بذلك المعتمد في الجامعات الخاصة. فانتهى بهم الأمر إلى إعطاء الطلاب إفادة تثبت أنّهم أنهوا دراسة المواد المطلوبة بدلاً من الشهادة والتي تعتبر حقاً مشروعاً لأيّ طالب يدرس في جامعة محترمة. زد على ذلك، إجبار الطلاب على دراسة تسع مواد في الفصل الواحد، واحدة منها اختيارية فقط، وبدوامات تقررها إدارة الجامعة سواء تماشت وظروف الطلاب أو لا. وتبقى الإشكالية في السنة الرابعة، حيث لا زال الطلاب لا يعلمون ما إذا كانت سنة جدارة أو سنة أولى في الدراسات العليا أي "الأم ١"؟



تعتبر الجامعة اللبنانية من أكثر الجامعات صعوبة في لبنان. والصعوبة فيها لا تكمن في المواد نفسها بل بغلبة الطابع النظري عليها والغياب الكلي للطابع العملي. فالطلاب يضطرون للخضوع إلى دورات تدريبية في مراكز خاصّة تجعل من فرصهم في العمل أفضل وتوفّر عليهم الوقت والمشقّات مستقبلا. من الصعب أن يتمكن الطالب من مواكبة التطورات التكنولوجية في مختلف الاختصاصات في عالم يشكل التطور العلمي فيه حدثاً يوميّا إن لم تؤمن له جامعته ذلك.

إنّها جامعة لا يستطيع الطالب ملاحقة حقوقه فيها، وإن استطاع ذلك فيكون بعد مرور وقت طويل جدا وتكبّده مشقّات جمّة. وذلك لمجرّد أنّه يدفع ما بين ال ٢٥٠،٠٠٠ ل.ل و ٥٠٠،٠٠٠ ل.ل كقسط سنوي، فلا يشكّل ذلك دافعاً كافياً للإدارة أو للأساتذة للنظر بشؤونهم، فيبقى الطالب تحت رحمتهم، يشعر أنّه بلا قيمة حقيقة ينتظر لحظة إنهاء دراسته للانتقال إلى جامعة خاصة للدراسات العليا بقدر ما تسمح له ظروفه المالية.

اقتراحات لصدىً يسمع؟

يشكّل تطوير الجامعة اللبنانية على الصعيدين الإداري والتعليمي ضرورة لا بدّ منها، كجزء من الإصلاحات التي تنجز على طريق المجتمع المدني والمتطوّر الذي يطمح إليه معظم اللبنانيين. ففي الإدارة يجب تأمين استقلال الجامعة الماليّ والإداري عن رؤساء الأحزاب وملوك الطوائف وإبقائها بعيدة عن التجاذبات السياسية قدر الإمكان. مع إبقاء على حقّ التعبير للطلاب عن انتماءاتهم وأفكارهم ضمن الأطر الديمقراطية.

إضافةً إلى إلغاء وظيفة أمين السرّ العام للجامعة، وإنشاء وظيفة نائب الرئيس للشؤون الإدارية والمالية، يشرف على المصالح والدوائر كافة في الإدارة المركزية نيابةً عن الرئيس. إعادة النظر في الهيكلية الإدارية للإدارة المركزية على ضوء نقل بعض الوحدات إلى الهيكلية الأكاديمية، والاستناد إلى مبادئ وضوح خط السلطة، والتوازن والتناسق بين الوحدات، والتخصص استنادا إلى الوظيفة أو الدور؛ إعادة النظر في ملاك الجامعة الإداري ووضع توصيف واضح للمهام والصلاحيات، يأخذ بعين الاعتبار الأصول الحديثة في الإدارة؛ وضع خطة زمنية لمكننة إدارات الجامعة وربطها بالإدارة المركزية آلياً؛ إجراء مسح شامل للعاملين في الجهاز الإداري ومؤهلاتهم، والنظر في أوضاعهم وإعادة توزيعهم بناء على متطلبات الهيكلية الإدارية الجديدة وعلى الحاجات الجديدة التي تفرضها إعادة النظر في خريطة الجامعة وتجميع الكليات في بيروت الكبرى. وضع برنامج تدريبي لهؤلاء العاملين بناء على حاجات كل منهم، وعلى متطلبات الوظائف للمرشحين لشغلها.

أمّا على الصعيد التعليمي، فيجب إجراء تقييم شامل للبرامج التي توفرها الجامعة على المستويات كلّها لجهة تمتعها بالحدود الدنيا اللازمة لتأمينها بنوعية جيدة. ووضع اقتراحات بما يجب إقفاله، وبما يجب نقله من كلية إلى أخرى، على أن تشارك في هذا التقييم جهات خارجية موثوقة. وكذلك يجب وضع نظام يحدد شروط استمرار الأل.أم.دي وتطويره، على أن تتضمن الشروط معايير خاصة بالأساتذة والطلاب والتجهيزات، ومناقشته من قبل هيئات مختصة بالبرامج والمناهج على مستوى الكلية أو الجامعة ككلّ، على أن تصدر المناهج وتعديلاتها عن الجامعة. إضافة إلى استخدام نظام الاعتماد، الذي يقوم على التعاون والإشراف وإصدار شهادات مشتركة مع جامعات ومراكز موثوقة عالمياً لضمان النوعية والامتياز والقدرة على المنافسة؛ الحرص على تأمين كافّة الشروط الآيلة إلى تطبيق المناهج بالمضمون نفسه ما بين فروع المناطق والكليات المركزية، لضمان الجودة في مواقع الجامعة كلّها؛ والشروع في عملية تطوير شامل للمناهج في مختلف الكليات والاختصاصات ممّا يجعلها متّسقة في ما بينها وملائمة لزمنها، فضلاً عن تطوير بنية البحث العلمي في الجامعة بصورة راسخة.

قد تحمل هذه التوصيات شوقاً إلى إعادة الجامعة اللبنانية إلى العزّ الذي نشأت في ظلّه، ورغبةً في مواكبتها للتسارع العلمي الحاصل في العالم. كي تكون المكان الأفضل للدراسة لكل اللبنانيين وليس للمجبورين على دخولها لاعتبارات معيّنة فقط!

المقاطعة
وسبل تطويرها

حسين مهدي يتحدّث مع يارا حركة ناشطة ثقافية وسياسية تعمل في مجالات متعددة ومنها موضوع المقاطعة.

قاطعوا: حملة شعبية تهدف إلى توعية الرأي العام اللبناني، العربي والعالمي على مدى أهمية عملية التوقّف الطوعي عن استخدام أو شراءِ أو التعامل مع سلعة أو خدمة (مهما كان شكلها) لجهة تقوم بشكلٍ مباشر أو غير مباشر بدعم الكيان الإسرائيلي المصطنع في فلسطين، بهدف الضغط على الشركات والحكومات الداعمة لإسرائيل اقتصادياً لتغيير هذه السياسة.

١- ما هو تعريفك للمقاطعة؟

المقاطعة جزء لا يتجزأ من المقاومة الشعبية، فالمقاطعة بالتعريف العام هي إيقاف استخدام كلّ ما يضرّ الاقتصاد المحلي وكلّ ما يساهم في الهيمنة على المقاومة الشعبية. ما عدا موضوع السيطرة على الاقتصاد المحلي. هناك موضوع أهم و أخطر ألا وهو أنه علينا نحن أن نقاطع كلّ ما قد يساهم – بشكلٍ مباشر أو غير مباشر – بدعم الدولة الصهيونية الغاصبة للأراضي العربية وللشعب الفلسطيني واللبناني على حدٍّ سواء. إذن لا نستطيع التفريق بين المقاطعة والمقاومة. على المقاطعة أن تترافق مع البندقية.

٢- ما هو الهدف من حملة المقاطعة؟

الهدف هو إنشاء ثقافة شعبية عن المقاطعة، من خلال خلق وعي عند الناس عن ضرورة المقاطعة. على المدى القريب لن نحقق أي إنجاز وسيكون تقدّمنا بسيطٌ جداً. إذ أنّ شعبنا استهلاكي متلق تحكمه معايير مبنية على أساس إسقاط منتجات عليه من خلال الإعلام، ونحن نتلقى بشكل رحب جداً.

الهدف الأساسي ليس الوهم الذي يقول أننا من خلال التظاهر أمام إحدى هذه الشركات الداعمة نستطيع إغلاقها. ما نستطيع فعله، هو خلق ثقافة المقاطعة التي تحدثت عنها سابقا. حيث أننا نستطيع أن نقاطع حتى ولو أنّ الدولة بأكملها لم تقاطع. فعلينا الضغط على المحلات التجارية من أجل أن تجد لنا البديل. وبهذا نكون قد ضغطنا في سبيل فكّ هيمنة هذه السلع على مجتمعنا، وبالتالي تقفل هذه الشركات الصهيونية من تلقاء نفسها.

هناك مشكلة أنظمة دائمة، والحكومات تخاف من تأثير هذه التحرّكات على النظام. إذ أنّها تخاف من توسّع هذه التحرّكات ومن أن تأخذ أشكالاً أخرى تُهدد بالإطاحة بالنظام القائم، وهذا ما يجب أن نسعى للوصول إليه. فعند نقطة التغيير يجب أن نتحوّل من موقع الضحية إلى نقطة المبادر.

٣- كيف تستطيعين اختصار تجربتك؟

بدأت بالعمل على موضوع المقاطعة منذ العام ٢٠٠٢ بشكلٍ فردي. وقد شاركت في عدّة نشاطات كتوزيع المنشورات والمشاركة في العدد من التظاهرات وغيرها من الأنشطة ولكن عملي بمعظمه تركّز داخل المدرسة.

لم أكن يوما من المؤسسين. أوّل تجربة تنظيمية لي كانت خلال الحرب على غزّة. أسّست مع بعض الرفاق حملة "شباب مقاطع". واستكملت العمل في هذا الإطار إلى ما بعد حرب غزّة.

٤- كيف تقييمين تحرّكات المقاطعة؟

خلال تجربة غزّة كان هنالك العديد من الأخطاء. مع الأسف طغى على المجموعة التي كانت تعمل في ذلك الوقت الأحادية في الطرح، وعدم القدرة على العمل ضمن قرار موحد. فقد سيطر على المجموعة حماس اللحظة وتوقف العمل بعد الحرب. فالعمل على المقاطعة لا ينتهي طالما المشكلة مستمرة. مشكلتنا أننا نيأس بسهولة. أنا ما زلت مستمرّة ولن أتوقف حتّى لو توقفت الحملة.

إيجابيات حملة غزّة أننا وجدنا مستقلين وأشخاص مستعدّين للعمل على موضوع المقاطعة، ولكنهم بحاجة إلى إطار معيّن يجمعهم. كما وجدنا ناس تؤمن بالقضية وتؤمن بالتغيير والقضية "ما زالت عذراء ولم تنتهك".

٦- ما رأيك بالحملة التي تشكّلت – "حملة قاطعوا"؟

هذه الحملة وعلى خلاف الحملة التي سبقتها، أخذت الشكل التنظيمي المطلوب لكي تستمر وتتوسع لتضم منظمات ومستقلين. وليست عشوائية– تلقائية إنما تعمل بموجب خطة عمل وعلينا الاستمرار على المدى البعيد. الحملة يمكن لها أن تستمر إذا تعلّمنا من أخطائنا وإذا كان المشاركون ملتزمون بهذه القضية، والأهمّ أن نكون واقعيين.

٧- كلمة أخيرة:

الإنسان يجب أن ينطلق من قناعاته والمقاطعة يمكن أن تشمل عدّة مجالات (اقتصادية، سياسية وثقافية...). المهمّ أن نعمل على ذاتنا وعلى المجتمع الصغير من حولنا، ليستطيع الإنسان أن يصل إلى وعي وإدراك. هنا تبدأ نقطة التغيير، فيتكوّن الوعي عند الناس لكي يستطيعوا المطالبة بحقوقهم بأنفسهم. ■

تحضر دبي في مخيلة الناس كواحة تقدم كل الحرية للساكنين تحت شمسها. تُقَدّم كواحة للهروب واللجوء. تُقَدّم للنسيان. كما تُقَدّم هانوي كنموذج عن المقاومة، مقاومة الإمبريالية والهجوم الأميركي، وهانوي تنتقل رويداً إلى أحضان نظام رأسمالي يعتمد نظام السوق. تغيّر بطبيعة الرأسمالية؛ من رأسمالية الدولة إلى رأسمالية السوق. وبما أنّ دبي هي "النموذج"، فعلى كل المدن الأخذ به والبناء عليه. ناطحات سحاب لا تكفي، إنما أرطال من الهياكل العظمية المتراكمة لجعل تلك الأبراج أعلى.

ما هتفت لدبي ولا لهانوي*

وليد...



تتقدم هانوي باعتبارها مدينة "شيوعية" طرحت الاحتلال الأميركي أرضا، ووقع في تلك المعارك آلاف القتلى من الفيتناميين في مواجهة الإمبريالية بوجهها العسكري وفي مواجهة عملاء لحقوا بأسيادهم المطرودين. وكانت تلك المدينة محجّة "الثوار" من الدول العربية، فتلقوا تدريبا عسكريا، وغنّوها، المدينة، نجمة في أغان ثورية. بقيت الأغاني، وتخلى الكثير من هؤلاء الثوار عن تلك الموضة "المزعجة". حان وقت نقل البندقية، حان وقت العودة إلى الطائفة. العودة إلى الحضن الدافئ للغريزة المهتاجة. حان وقت جني المال (سرقته)، أصبح من اللائق مرافقة هذا الزعيم كمستشار في شؤون الدين، أو التنظير في مفهوم السوق والطرق الأقصر لربط المال من جيوب إلى أخرى. معروفة تلك الأخرى.

المدينة، الوسط المبتور

عفواً، في هذه الفسحة المقتطعة، تقاوم بيروت. يا لصداع الرأس عند بعض الهانويين التائبين، تقاوم في فسحة مقتطعة، بين انهيار الثورات في العالم، وهروب منظمة التحرير من لبنان. تشاء جماعات من الناس طريق المقاومة، وترافق كل ذلك مع عبث طائفي، وتكالب على حصص طائفية تؤكل من المارونية السياسية فتتناهشها أنياب الطبقة البرجوازية على ألوانها المارونية (ما بقي منها) والسنية والشيعية. أنتج هذا التناتش طائفاً وبقي التحضير لإعادة الإعمار. إعادة إعمار وسط بيروت احتلت الأولوية. فاحتلت شركة حريرية الأولوية، التي كانت عند حسن الظن، أي مصادرة مساحات واسعة، تأميم لصالح شركة خاصة، لا العكس. ردم البحر بالركام والآثار واستملاكه. توسعت الطرق، وزُنّر الوسط بكمية هائلة من الأنفاق، ففُصلت المدينة عن محيطها الطبيعي. فُصلت عن الأحياء الفقيرة، فلتمت بغيظها! ولعل التشكيل العمراني لهذا الوسط تعمّد الفصل لتحقيق هدفين، الأول، تأمين راحة قاطنيه، أما الثاني، إبعاد غير المرغوب بهم. إذاً، أخرج الحيز العام من المساحة المشتركة بين الناس[1]. احتل المشهد الفارغ كل ذلك. في هذه السنوات، احتلت الرافعات العملاقة الفضاء، كما تسامت على صدور- دون حمّالات- الصفحات الأولى من الصحف اليومية، كدليل على "نشاط وعافية" لمجتمع ما بعد الحرب.

القبعات المقطوعة

فجأة، تخرج من تحت تلك الرافعات المئات من القبعات الصفراء، فيقترب المشهد إلى الوصف المأزوم بين جهة سياسية أو عامل في ورشة. لا أزمة. حسناً، يخرج آلاف العمال من باطن الوسط إلى ضواحيه، إلى غرف التراكم الأولي (البشري). تشكُّل الاستمناء الهندسي، بحثاً عن ضرورة هندسية معولمة، بحثاً عن ناطحات، عن زجاج، عن فواصل من الألمنيوم، عن الشفافية، عن شركات الأمن الخاصة والعامة المخصخصة، عن كاميرات أمنية عن نظام أمني-اقتصادي مقيت. تلك القبعات تبني "الوسط"، وهي تلقّت الصفعات ما بنت من حجارة، صفعات مدينة لفظت أبناءها، واستقبلت من يقدر على رؤية الزجاج الشفاف وما يقع خارج الشفافية المرئية. هل من مجال للتشبه واللحاق بركب مدن أخرى، يبدو أن النموذج الموعود لم يكن وفياً ما فيه الكفاية، تراكمت الديون، من سرقاتٍ ورشىً وديون لسدّ الديون والرشى، أضف إلى فوائد موصوفة، تخبر عن قدرة فائقة لسرقة مكشوفة و"قانونية"- تحل بشطب الديون، بحركة بسيطة من قلم نيابي- وزاري. إنها المدن الأخرى، أو إنها الواحة التي لا تنضب، إنها دبي.

مدينة جليد داخل الصحراء

يقول مصرفي كويتي: "كل الخليج ينسخ نموذج دبي"، ويدعمه دبلوماسي فرنسي: "الآلة تعطي انطباعاً لانطلاقة واعدة". أمّا الاقتصادي لدى "ستاندارد شارترد"، ماريو ماراتيفتيس فيحاجج: "دبي كانت السمكة المحرّكة للتنوع الاقتصادي في الخليج، التحدي الأول كان جذب السياح ورجال الأعمال من خلال تقديم خدمات فندقية فائقة النوعية والجودة، يتخللها مراكز تجارية. بعد ذلك، ظهرت ضرورة منح هؤلاء إمكانية الاقتحام، فتضاعفت المعالم السياحية والترفيهية ومراكز الأعمال، هذه العناصر شكلت التطور الاقتصادي خارج عالم النفط"[2].

يكفي متابعة الصحف والإعلانات الإماراتية، حيث تسعى إمارة دبي إلى إطلاق عملية بناء مدينة جديدة وبناء أعلى ناطحة سحاب، ترتفع ألف متر عن سطح البحر. كل ذلك بقيمة ١٥٠ مليار دولار. ومن علامات "دبي" فندق أتلانتيس، الذي بني على

جزيرة اصطناعية تشبه شجرة النخيل، حيث يمكن قضاء ليلة واحدة لقاء ٢٥٠٠٠ دولار أميركي[٣]. يمكن إضافة إلى تلك الواحة مركز التزلج. يمكن تخيل الطاقة المهدورة لتشكيل الثلج والحفاظ عليه، كله بخدمة الإبهار والتميّز. ولعلّ الدولة الريعية المتشكلة في الخليج لم تنبت من فراغ، بل تجد صداها في الأصول القبلية لتلك الدول. القبائل كانت تعتمد على توزيع العطايا والمنح لكسب الولاء. فجاء النفط ليعزز هذه الفكرة، ولكن مع تشوش يتراوح بين مفهوم دولة الرعاية الموزعة للثروات وبين عطاءات الحاكم لكسب الولاء من القبائل[٤].

الهياكل المبنية، الهياكل المفقودة

يخرج من باطن الواحة آلاف العمال، وهم بأغلبيتهم الساحقة من شرقي آسيا ومن الهند، يلبسون الأزرق المتّسخ. وشعارات المدينة تقول: "الشيخ بنى المدينة"، كما تقول الشعارات المستقبلية في لبنان: "الحريري بنى بيروت". لكن كيف بُنيت دبي؟ هل لهذا الشيخ قدرة غراندايزيرية لبناء مدينة بهذا الحجم. بالطبع، هذا الشيخ كان مشغولاً بصبغ شعيراته بنفط قال عنه سمير قصير: "كان لتوزع الثروة النفطية جغرافياً أثره المدمر على التوازنات الداخلية في العالم العربي. فقد أوقع تدبير الطبيعة الفريد حقول النفط الرئيسة في دول ظلت على هامش التاريخ العربي منذ قرون ولم تشهد التطور السياسي والحضاري نفسه. .... وإن المن النفطي قد وفر مزيدا من الوسائل للنخب الحاكمة في هذه الدول في سعيها إلى التأثير في مجال العلاقات بين العرب"[٥].

نعم، كان لتوزع النفط الجيولوجي أثره المدمر على العلاقات العربية، وهيمنته على وجه أنثوي مغطىً بالأسود. وكان اللطخة على صدور العمال الأجانب. العديد من العمال وعد بـ٤٠٠ جنيه إسترليني، مع دوام عمل من التاسعة إلى الخامسة، إلا أن الواقع كان الراتب ٩٠ جنيهاً، والدوام ١٤ ساعة، "ومن لا يعجبه يمكنه الرحيل، كيف ذلك وجواز السفر محتجز لديكم؟، إذاً، من الأفضل أن تذهب إلى العمل فوراً"[٦]. ويمكن إضافة ٩٧١ قتيلاً هندياً في ٢٠٠٥، بعد هذا الرقم توقفت القنصلية الهندية عن العدّ[٧]، هؤلاء سقطوا نتيجة الإرهاق والانتحار لعدم تمكنهم من الهروب، وبسبب ظروف العمل المهينة.


http://www.flickr.com/photos/12941615@N08/


http://www.flickr.com/photos/oinkylicious/


http://www.flickr.com/photos/16989493@N08/


http://www.flickr.com/photos/seeingthings/

أما سلطان القاسمي فيدافع عن إمارته بالقول: "نحن أكثر شعب متسامح، دبي هي المدينة العالمية الوحيدة في العالم، والجميع يعامل هنا باحترام"، هذا "الصحفي" يرفض، في حديثه إلى الإندبندنت، موضوع الإضراب، هو لا يريد التشبه بفرنسا، حيث يتوقف العمال عن العمل، وعندما يُسأل عن رد فعلهم عندما يخدعون أو يستغلون، يجيب: فليتركوا البلد. عندما تملك العائلة الحاكمة البلد، فإنها تملك الشعب، وتعامله كخادم.

انفجار الفقاعة، ذوبان الجليد

وبعد أن توسعت فقاعة السوق العقاري وأزمة الديون الوهمية، وتفجّرت الفضائح المالية من أقصى العالم إلى أقصاه، بدأ تراجع سعر النفط بعد أن بلغ أعلى مستوياته. تراجع سوق العقاري وتراجعت السيولة بفعل أزمة الائتمان. فتدخل البنك المركزي ومد سوق التأمينات ب ١٣,٦ مليار دولار. الأزمة وصلت إلى دبي، ولم يعد من المناسب إخفاء الرأس داخل الرمل، ولكن على الرغم من ذلك فإن من دفع الثمن هم آلاف المسرحين من عملهم. الدفع مضاعف، استغلال متتالي، وصرف تعسفي.

دبي ليست نموذجاً

يمكن تصويرها كذلك، واعتبارها بديلا عن بيروت، والمحاججة بأن هانوي نسخة مصغرة عن دبي بفعل الإنشاءات العمرانية. ولكن "حيث كان من السهولة على حكومات دول الخليج قمع أية تمرّدات ضد أية محاولات من قبل هذه العمالة الأجنبية المضطهدة والتي كانت تمارس بحقها الكثير من ممارسات العبودية والسخرة والاستغلال البشع، حيث يتم بسهولة تسفير العمال الأجانب الذين يحاولون الدفاع عن مصالحهم وحقوقهم"[٧].

تبقى دبي بحسب سعدي يوسف:

" مبغىً للعالَم.

مستعمرةُ عقابٍ للعمّال.

جنّةٌ للشعراء العربِ!"[٨]

* ردّاً على فيلم الميليشياوي السابق محمد سويد "ما هتفت لغيرها".

(١) فياض، رهيف: العمران والذاكرة- العمران والوهم، ط١، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٠

(٢) Akram Belkaïd, Après le pétrole, les services de luxe, p.26, Manière de voir, n : 99, Juin- juillet, 2008.

(٣) http://www.courrierinternational.com/article.asp?obj__id=90213

(٤) http://www.altaqadomi.com/ar-BH/ViewArticle/32/1520/research__and__papers.aspx

(٥) قصير، سمير: تأملات في شقاء العرب، تر: جان هاشم، ط١، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٥

(٦) http://www.independent.co.uk/opinion/commentators/johann-hari/the-dark-side-of-dubai-1664368.html

(٧) http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=36542

(٨) يوسف، سعدي: رمْلُ دُبَيَ أيضاً، الأخبار، ٢٠٠٩/٤/٧

لعبة إنشاء الإمبراطورية الأميركية

الجزء الثاني

إعداد: عادل السلمان

ما قيل عن ١١ أيلول: "١٩ خاطفاً قاموا، بتدريب من أسامة بن لادن، باختطاف ٤ طائرات مدنية واستطاعوا أن يصيبوا ٣ من أصل ٤ من أهدافهم، في حين كانوا يتجنبون منظمة الدفاع الجوي (NORAD). مركز التجارة العالمي ١،٢ و٧، دمّروا جراء خلل في البناء سبّب ذلك الحريق، في حين أن الطائرة التي دمّرت البنتاجون تبخرت بعد الاصطدام، كما حصل مع الطائرة التي وقعت في شانكفيل. وجدت مفوضية ١١ أيلول بأنه لم يكن يوجد أي دليل أو تحذير بأن عمل إرهابي كان وشيك الوقوع، و الخلل في عمل الحكومة منع الدفاع المناسب". هذا الحادث كان السبب الذي دفع الولايات المتحدة إلى الدخول في الحرب ضد أفغانستان وضد الإرهاب، وذريعة الإرهاب استعملت لاحقاً لاحتلال العراق.

لنحلّل ما ورد:

لم يكن يوجد أي دليل أو تحذير: قبل سنتين من ١١ أيلول قامت (NORAD) بتدريبات حيث كان الهدف مركز التجارة العالمي والبنتاجون. واستعملت الطائرات المدنية في التدريبات لإصابة هذه الأهداف. ١٢ دولة حذرت الولايات المتحدة بأن هجوماً وشيكاً كان سيحصل. من هذه الدول: إيطاليا، بريطانيا، فرنسا، مصر، روسيا، وإسرائيل.

١٩ خاطفاً: كانت الاستخبارات الباكستانية قد أرسلت ١٠٠،٠٠٠$ إلى محمد عطا المتهم الأول في حادثة ١١ أيلول، ولم تقم الولايات المتحدة بأي تحقيق حول مصدر هذا المال. حتى إنّ مفوضيّة ١١ أيلول أعلنت بأن هذا المال "له أهمية قليلة".

قيل بأنه يوجد على الأقل ٤ أو ٥ مختطفين على الطائرة، لكن سجّل الركّاب الذي تمّ عرضه لا يظهر أسماءهم أو حتّى أيّة أسماء عربية. في حين أعلنت الولايات المتحدة بأنّ جواز سفر أحد المختطفين عُثر عليه في ركام مركز التجارة العالمي، أي أن الجواز تمكن من الوصول إلى الركام دون أن يتضرّر جرّاء الحريق الذي خلّفه الانفجار. بعد هذا الإعلان، ظهر صاحب جواز السفر علنياً الأمر الذي برهن بأنه حي يرزق. والغريب، أن ٦ على الأقلّ من الخاطفين، هم على قيد الحياة، وقد صُدموا باتهامهم وإعلان مصرعهم في الهجوم. لم تقم الولايات المتحدة حتى اليوم بمراجعة لائحة المتهمين، ولا يوجد أي دليل يربط أي من الخاطفين مباشرةً بـ أسامة بن لادن.

أسامة بن لادن: في بداية العام ٢٠٠١، أمرت إدارة بوش وقف التحقيق بخصوص عائلة بن لادن، وعلى الأخص اثنين من أقارب أسامة بن لادن (عبدالله وعمر بن لادن) اللذان يسكنان إلى جانب مركز الـCIA في فيرجينيا. وفي حين كان أسامة على لائحة الأكثر مطلوبين، أمضى أسبوعين في المستشفي الأميركي في دبّي بحسب التقارير، وقام طبيب أميركي بفحصه وزاره مسؤول عن الـCIA في المنطقة. حتى اليوم لا يوجد أي دليل يربط أسامة بن لادن مباشرةً بحادثة ١١ أيلول باستثناء شريط التصوير الذي وُجِد في أفغانستان يحيث أعلن مسؤوليته عن الهجمات، على الرغم من أن الشخص الموجود في الشريط لا يمت بأي صلة إلى بن لادن، لأن من في الشريط لديه تفاصيل وجه مختلفة بحيث أن لون الجلد كان قاتماً وخديه أسمن وأنف أعرض من أسامة بن لادن مقارنة مع الصور المعروضة لاحقاً والمعروفة.

البنتاجون: حسب مركز تعليم الطيران كان هاني حنجور، قائد الطائرة التي استهدفت البنتاجون، غير قادر على التحكّم بطائرة صغيرة فكيف بطائرة بوينغ لنقل المسافرين. ما أظهرته الصور أنه لا يوجد أية مقاعد، حقائب، أو حتى جثث. ما وُجِد هو أحجار في ركام البنتاجون. التقرير الأولي أعلن بأن الحرارة العالية قامت بتبخير كل أثر للطائرة. الطائرة تعمل بمحركين من الحديد الصلب والألمنيوم زنة ٦ طن لكل واحد منهما، ومن المستحيل علمياً بأن يتبخر ١٢ طناً من الحديد جراء حريق الوقود في الطائرة. قيل أيضاً بأن الجثث تمّ التعرّف عليها، فكيف وجدت الجثث واختفى الحديد والألمنيوم؟. بعد الاعتداء قاموا بإخفاء كلّ الركام بالبحص والرمل، وقامت الـ FBI بسحب كل الأشرطة من كاميرات المراقبة الّتي كانت قد صوّرت هذا الحادث. وحتى اليوم لا تزال تحتفظ بما يقارب ٨٠ شريطاً وترفض التخلّي عن أي منها.

شانكفيل: أعلن والي ميلر عالم الأبحاث الجيني بأنه لم يعثر على أي أثر لجثث أو لقطرة دم، وأضاف بأنّ الأمر يبدو وكأنّ أحدهم قام بحفر حفرة ورمى النفايات فيها.

مركز التجارة العالمي ١،٢ و٧: أعلن مهندسا المباني لس روبرتسون وأرون سويرسكي بأن المباني صُمِمت لتحمّل اصطدام عدّة طائرات في أماكن مختلفة وتصمد. وأعلن فرانك ديمارتيني المسؤول عن الإعمار بأن المباني تستطيع أن تتحمل أكثر من اصطدام واحد من عدّة طائرات. وبحسب الدكتور ستيفن جونز بروفسر الفيزياء في جامعة BYU، فإنّ الدعائم الـ٤٧ تعرّضت للقطع كما في الهدم المخطط له، كما أظهرت الصور. لمدة ٦ أسابيع بعد التفجير وجدت مناطق حرارية من الحديد المصهور التي تصل حرارته إلى أعلى من ٢٠٠٠ درجة في الركام، وهذا أكثر بـ ٥٠٠ درجة من الذي يستطيع أن يولّده حريق وقود في الطائرة. وهذا ما أكده عدد من الإطفائيين الذين كانوا يبحثون في الركام عن ناجين. ولم يظهر هذا الحديد المصهور في التقرير الأولي. بعد تحليل ستيفن جونز لركام المباني، وجدت آثار للمواد الثرميت وسلفر، في آثار الركام المباني الثلاث، من نوع معروف يستعمل في مجال الهدم المخطط. لا يعرف الناس الكثير عن مركز التجارة العالمي ٧ حيث لم تصطدم به أي طائرة إنما كان دماره شبيه بالهدم المخطط له، بحيث يتقوس من وسطه ويقع المبنى على نفسه. أعلنت الحكومة بأن المبنى ٧ دُمِر بفعل الحرارة المولّدة من الحريق الذي نشب داخله. قبل ١١ أيلول لم يدمّر أي مبنى حديدي جراء حريق. التدمير الذي جرى في المباني الثلاث يشبه تماماً الهدم المخطط له. أعلن شهود عيان أيضاً بأن انفجارات ضخمة سُمِعت في الطوابق السفلى من مركز التجارة العالمي ١ و٢ لحظات قبل اصطدام الطائرة بالمبنى، بحسب وليام رودريجيز، الموظف منذ ٢٠ عاماً في المبنى، وفيليب موريلي. وسمع عدد كبير من الشهود منهم ناجون ورجال الإطفاء دويّ انفجارات في أماكن مختلفة من المبنى بعد اصطدام الطائرة.

منظمة الدفاع الجوي (NORAD): حسب أنظمة الطيران في الولايات المتحدة، إذا شعر أي

مراقب جوي بوجود طائرة مُختطفة، يتصل المراقب بمن هو أعلى منه رتبة، وإذا لم يجد الأخير حلا، فعليه الاتّصال بمنظمة الدفاع الجوّي (NORAD)، حيث تقوم المنظمة بإرسال طائرات نفّاثة لمعرفة المشكلة. التدخّل يحصل خلال عشر دقائق عادةً، إلا أن ٨٠ دقيقة مضت دون أن تصبح أي من الطائرات النفاثة في الأجواء في ١١ أيلول. جاء ردّ منظمة الدفاع الجوي حسب تقرير صادر عنهم بأن عدد من الطائرات كانت تتدرب على هذا السيناريو ولم يستطيعوا معرفة الفرق بين التدريب والحقيقة. تصدّت منظمة الدفاع الجوي في العام ٢٠٠٠ إلى ٦٧ محاولة إختطاف لطائرات حيث كانت نسبة النجاح ١٠٠٪، في ١١ أيلول فشلوا ٤ مرّات في النهار نفسه. وفي نهار ١١ أيلول كان ديك تشيني المسؤول المباشر لمنظمة الدفاع الجوي، وهذا مثّل سابقة تاريخية.

مفوضية ١١ أيلول: عندما اجتمع بوش وتشيني مع مفوضية ٩/١١، اتفقوا على شروطهم الخاصة، لم يكونوا تحت القسم، مُنِع أي فرد من الصحافة من الحضور. لم يسمح التسجيل الصوتي، ومُنِع التسجيل الكتابي. تهرّب بوش وتشيني من الأسئلة التي كانت تدور على تلك الشروط. المفوض في مفوضية ٩/١١ فيليب زيليكاو كان صديقا مقرب من بوش وإدارته فسمح بتلك الشروط.

حقيقة ١١ أيلول: عوامل إجرامية داخل الإدارة الأميركية، خطّطت لعملية إرهابية زائفة استهدفت مواطنيها، من أجل التلاعب بالرأي العام للقبول بالمخطط ومساندته. ١١ أيلول كان عملاً داخليا مدبراً.

منذ ١١ من أيلول: ازداد الإنفاق العسكري الأميركي ١٠٠ مليار دولار في عام واحد. كلّ الحقوق المدنية جرى هدمها، وشُنَّت حربان وقُتِل الملايين.

قال شارلز ليندبرغ، طيار أميركي معارض للحرب العالمية الثانية وعضو سابق في الكونغرس الأميركي، في ١١ أيلول ١٩٤١ "خططوا أولاً بتحضير الولايات المتحدة لدخول الحرب تحت ذريعة السلم الأهلي. ثانياً بإدخالنا بالحرب خطوة خطوة من دون علمنا. ثالثاً باختراع سلسلة من الحوادث التي ستدفعنا إلى الصراع الفعلي. هذا جزء من البروباغندا، فجأة امتلأت دور السينما بأفلام عن مجد الحرب. الإعلام يخسر موضوعيته. استعملت الحرب لإقرار قوانين جديدة وتبرير خطوات دكتاتورية لرئيس، لا يمكننا أن نسمح لكراهية وتعصب أشخاص بدفع بلدنا إلى الدمار". ■

إضاءة فكرية حول لحظة ١١ أيلول

بعيدا عن التفكير المؤامراتي، يقدم المنشور رأيا مختلفا وهو بطبيعته وسيلة للتفكر والتمهل في تبني وجهة نظر معينة. فالمنشور، كأداة للتعبئة لا يطمح إلى قول "الشائع" أو تبنيه إنما يسعى للبحث عن مساحات تفكير أخرى، مساحات ترى الواقع الاجتماعي والاقتصادي كأساس لتولّد العنف، مساحات ترى في انقطاع التواصل وتمزق المساحة المشتركة بفعل الاستغلال، مولداً رئيسياً لهذا الشرخ. وهو يدرك، أي المنشور، أن ١١ أيلول والنظريات المتضاربة هي وسيلة لكسر الوعي، وانحداره إلى غريزة الشماتة أو الحقد وبالتالي الانتقام. من هنا، أتت هذه الترجمة لنص من Manière de voir حيث تكلم يورغن هابرماس وجاك دريدا عن رؤيتهما للحظة ١١ أيلول.

يتساءل يورغان هابرماس(×) إذا كان مفهومه، بعد ١١ أيلول، حول "النشاط الموجه نحو التوافق" قد تَحَوّل إلى سخافة. بحسب المفكر الألماني، يُصادَف في المجتمعات والدول الغنية نوع من العنف البنيوي المعتاد عليه، الذي يتشكّل عن طريق الفروقات الطبقية المذلة، بالإضافة إلى التمييز المتسم بسياسة الإفقار والتهميش. في ظل تحول العلاقات الاجتماعية إلى العنف من خلال النشاط الاستراتيجي والتلاعب. هناك التطبيقات التي تشكل حياتنا مع الآخرين، وهي ترتكز على قاعدة صلبة لأساس مشترك للإقناع، وهي تشكل مكونات لما يعتبر من بديهيات ثقافية وانتظارات متبادلة. في هذا السياق، يضيف هابرماس، تُنسّق التحركات في وقت واحد بالعودة إلى لعبة اللغة المعتادة. وعندما يتواجه طرفان بموضوع متطلبات الشرعية التي نعترف بها بشكل ضمني. وهذا يفسر واقعاً آخر، إنه حين يكون التواصل معطلاً، عندما لا يتحقق الفهم أو يحصل بطريقة مغلوطة، أو حينما يندمج التضليل والرياء، تظهر النزاعات. حلقة العنف تبدأ بحلقة من التواصل المعطّل؛ إضافة إلى حلقة من الارتياب المتبادل غير المنظم. عندها يبدأ العنف، في هذه الحالة يمكن معرفة مجريات الأمور ويمكن معرفة الخلل ومعالجته. يمكن أقلمة وجهة النظر هذه على الصراع المعالج، ١١ أيلول. القضية هي حتماً معقدة لأن الدول وأنماط الحياة تدخل اللعبة متباعدة. في العلاقات الدولية لا يلعب الحد الأدنى من الحقوق إلا دوراً ثانوياً. وفي العلاقات الثقافية البينية، لا تسعى، في أفضل الأحوال، إلا إلى خلق كوادر مؤسساتيين، هذه الأخيرة تترافق بشكل شكلي مع البحث عن التوافق، على سبيل المثال، مؤتمر فيينا حول حقوق الإنسان المنظم من قبل الأمم المتحدة. هذه اللقاءات الشكلية لا يمكنها لوحدها كسر آلة صناعة الستيريوتيبات(التنميط).

بالنسبة إلى جاك دريدا، إن العنف يقطع مع مفاهيم الحرب المتعارف عليها، الرابط بين الأرض والعنف قد تبدل. التكنولوجيا تمحو الحدود بين الحرب والإرهاب، في هذا الإطار، المقارنة مع إمكانية التدمير والفوضى الشاملة التي تستمر حتى المستقبل في الشبكات المعلوماتية، فتُقدَم لحظة ١١ أيلول على المسرح لضرب التخيُّل. في يوم ما يضيف دريدا، سنقول أن ١١ أيلول كانت "الأفضل" في الحروب الأخيرة، في ما تشكله من نظم ضخمة متطورة ومرئية. ولكن التكنولوجيات الكبرى هي أكثر فتكاً وقوةً، لأن حساسية اللاوعي تجعله يدرك ذلك وهذا ما يشكّل الخوف. عندما تشكل مفهوم "الإرهاب العالمي" المبهم، الذي استغلّ لمصلحة الولايات المتحدة من خلال قرارات أممية، دون إخضاعه لنقاشات فلسفية، هذه القرارات خوّلت الولايات المتحدة استعمال كافة الوسائل الضرورية والمناسبة لردع "الإرهاب العالمي".

يعتبر هابرماس أن مسألة خلق عقلية منفتحة، تمر عبر تحرير العلاقات ومن خلال رفع موضوعي للقلق والضغط. في الممارسة اليومية، يتشكل للتواصل رأسمال- ثقوي. والأخير أساسي، حيث على التفسيرات أن تمر بنسبة كبيرة في الإعلام والمدارس بحيث تشكل بوادر الثقافة السياسية المطلوبة. ■

Jacques Derrida et Jurgen Habermas,
Le moment 11- Septembre,
Manière de voir, p.94, numéro 104, Avril- mai 2009.

ثلاثة وثلاثون عامًا مرّت على انطلاق الحرب الأهلية، التي قتل وخطف خلالها الآلاف. حتى اليوم، لا يزال أهالي المفقودين يجددون مطالبتهم بكشف مصير أحبّائهم. تزامنت ذكرى ١٣ نيسان هذا العام قبل شهرين من موعد الانتخابات النيابية التي ستعيد إلى الواجهة السياسية العديد من الذين دمّروا وخطفوا وقتلوا ومن ثَم حصلوا على براءات ذمة وامتيازات، مدّعين الانتقال من منطق الحرب إلى منطق "الدولة".

مقابلة مع وداد حلواني

(رئيسة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان)

أجرتها: **فرح قبيسي**



ما هي آخر مستجدات القضية المرفوعة من قبل أهل المخطوف محيي الدين حشيشو على «القوات اللبنانية» بتهمة اختطافه عام ١٩٨٢؟ تم عقد آخر جلسة استماع في ٩ نيسان ٢٠٠٩، وتقرر تأجيلها إلى ٢ تموز ٢٠٠٩. هذه هي السياسة المتبعة مع هذه القضية منذ العام ١٩٩١، تاريخ وضعها في يد القضاء اللبناني. وهذا، إن كان يدل على شيء، فهو يدل على سياسة المماطلة، لا بل الاستهتار في هذه القضية. إن طريقة التعاطي مع هذه القضية هي دليل صارخ على غياب الإنصاف والعدالة.

نحن نعتز بقضية يتيمة أصدر خلالها القاضي الراحل جوزيف غمرون عام ٢٠٠٢ حكما ضد حسين محمود حاطوم (المسؤول عن رئاسة مكتب القوات اللبنانية في المنطقة الجنوبية لبيروت)، الذي أقدم على خطف علي ديب فارس من منطقة الأوزاعي عام ١٩٨٢. والخطف يعتبر جريمة إخفاء قسري،لا تسقط لا بالعفو ولا بمرور الزمن. هذه القضية أعادت إلينا كأهالي مخطوفين شيئًا من الاعتبار، وأكدت لنا أنه ما يزال هناك قضاة يتعالون على الضغوطات السياسية و قادرون على الإنصاف و تحقيق العدالة.

ما مدى محورية قضية حشيشو بالنسبة لأهالي المفقودين والمخطوفين؟ قضية حشيشو ليست قضية عائلته وحدها، بل قضية كل عائلة من عائلات المخطوفين والمفقودين. إن تحقيق العدالة في هذه القضية سيشمل قضية المخطوفين والمفقودين ككل.. إلا أن هذه العدالة لن تتحقق من دون وعي مجتمعي لضرورتها، يطالب بها ويحتضنها. قضية حشيشو هي مثال على ذلك، فعلى الرغم من الدعم الذي تلقاه زوجة محيي الدين حشيشو، نجاة، من قبل لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين وبعض المحامين والنشطاء، إلا أن المماطلة بالبت بالقضية ومحاسبة خاطفي زوجها تتسبب بالعديد من المضاعفات من إرهاق نفسي وجسدي. من هنا بدأنا التفكير باللجوء إلى القضاء من باب مواجهة جماعية للوصول إلى إحقاق العدالة.

ما هو رأيك بترشح عدد من الذين أياديهم ملوثة بالدماء، خاصة إننا على أبواب انتخابات؟ عندما انتهت الحرب، هؤلاء عُيِّنوا أسيادًا في السلطة والإدارات من دون انتخابات وأصدروا قانون عفو، أعفوا بموجبه أنفسهم من الجرائم التي ارتكبوها. واليوم بدل أن يُعَيّنوا، أصبحوا يُنْتَخَبون.

نحن لم نختبئ ولا للحظة خلف أصابعنا، بل عملنا على فضح المرتكبين من أعلى إلى أسفل وأشرنا إليهم بالاسم. فلم نخشى أن نقول، على سبيل المثال، أن جعجع رفض مقابلة أهالي المخطوفين. فالمجرمون لا يقوون على النظر بعيون ضحاياهم.

لم يكن خيارنا خوض هذه المعركة منذ سنة ١٩٨٢. هذه المعركة فُرضت علينا نتيجة الحرب لأنها مستنا بشكل مباشر. نحن أصحاب حقوق. من حقنا معرفة مصير من فقدنا، فإن خطفوا أين هم؟ وإن ماتوا أين رفاتهم لندفنهم؟ نحن نرى كل يوم جرائمهم في وجوههم وتصريحاتهم. إلا أننا لم ولن نلجأ إلى أساليبهم بالخطف والسلاح. نحن أسلوبنا مغاير، نحن لا نملك سوى تمسكنا بحقنا الذي سوف ننتزعه بالأطر الديمقراطية.

الملاحظ في السنوات الأخيرة تزايد اهتمام المجتمع المدني بموضوعي "المحاسبة" و"ذاكرة الحرب"، ما هو تقييمك لدوره في هذا المضمار؟ لنتوقف قليلا عند كلمة " مجتمع مدني "، في رأيي أن لا وجود لمثل هذه الكلمة. ففي لبنان تختلف المفاهيم عن تلك التي تقرأها في الكتب. هنا، الانتماء الطائفي يغلب على أي انتماء آخر فتضيع المواطنة، وإذا غابت المواطنة غاب المجتمع المدني، وضاعت المسؤوليات والهموم المشتركة.

لكن لدينا بعض التجمعات أو "البؤر الصغيرة" المجتمعية والمدنية، التي لا أعرف إلى أي مدى من الممكن أن تكون مؤثرة كونها محاصرة من قبل الدولة وتشريعاتها وقوانينها. إلاّ أن هذه " البؤر" هي التي وقفت إلى جانب أهالي المخطوفين والمفقودين منذ العام ٢٠٠٠ عبر حملة "من حقنا أن نعرف".

صحيح أن هناك "هبّة" على موضوع ذاكرة الحرب، على اعتبار أنه موضوع على الموضة ومرتبط بتمويل الجمعيات إلا أني لا أريد أن أدين أحد، ليس لي إلا أن أشجع هذا الوعي المجتمعي المتزايد في هذا الإطار.

أما إن كنت تقصدين الاحتفال الرسمي برعاية رئيس الجمهورية في ١٣ نيسان لإطلاق إقامة نصب تذكاري لضحايا الحرب، فنحن اعتبرنا أن توقيته مشبوه.

النصب التذكاري هو واحد من مطالبنا الأساسية إلا أننا نعتبره تكليل لمسيرة إحقاق العدالة وكشف مصير المفقودين. إطلاق إقامة النصب التذكاري هذا هو محاولة لطوي ملف المفقودين. نحن نعتبر أن كل مقبرة جماعية تُكشف هي بحد ذاتها نصب تذكاري. اليوم الذي يجب أن يقوم فيه نصب تذكاري هو اليوم الذي يجب أن تكون العدالة قد تحققت وضحايا الحرب قد نالوا حقوقهم. عند ذلك يحق لنا أن نخلد الذكرى عبر نصب يقوم على جراح اندملت، مشرعاً الباب أمام مستقبل سلمي.

هل تريدين إضافة شيء بعد؟ نعم، أريد أن أقول أن ليس لدينا أمل كأهالي مخطوفين أن نصل إلى حقنا وما دام مرتكبي الجرائم ما يزالون يتمتعون بسلطة في الدولة والإدارات. لا نستطيع إبعادهم سوى بتحقيق العدالة. والعدالة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا حملها المجتمع المدني واعتبرها قضيته المركزية. لذلك أنا أدعو إلى تضافر عمل الجمعيات في هذا الإطار والى عدم تبديد الجهود، فالذاكرة هي ذاكرتنا جميعًا.

مالمو تكبر بدورها المؤيد لفلسطين
والمقاوم للعدوان والاحتلال الإسرائيلي

محمد قدورة، مالمو، السويد، ٢٠٠٩/٣/٨

الإعلان عن أن ملعب البلطيق الذي يقع في مالمو، سيكون ساحة للتنافس على كأس ديفس في كرة المضرب بين الفريق السويدي والفريق الإسرائيلي زاد من غضبة الغاضبين على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والذي لا زالت آثاره العميقة بادية على نفوس أبناء البشرية من هول وفظاعة الجريمة التي ارتكبت وحصدت أرواحاً وأعاقت أجساد الآلاف من الفلسطينيين، ولا سيما أن غالبيتهم من النساء والأطفال والمدنيين العزّل من السلاح. أولئك الذين كانوا محاصرين جوعاً وطبابةً وحرماناً من الأدوية الضرورية على امتداد ثمانية عشر شهراً.

كما طال العدوان – المجزرة الحجر بالإضافة للبشر، دماراً للمساكن والمستشفيات والمدارس ومستودعات المواد الغذائية ودور العبادة، ولم يستثنِ العدوان الزرع والضرع، فاقتلعت الأشجار وسممت التربة من خلال استخدام قوات الاحتلال للأسلحة الفسفورية والعديد من الأسلحة الأخرى المُحرَّمة دولياً، وقد نفقت آلاف الحيوانات ولم تعد أراضٍ واسعة صالحة للزراعة.

إن تزامن الإعلان عن المباراة مع أنشطة لا تهدأ لمناصرة غزة وإدانة العدوان الغاشم عليها، تنظمها وتديرها شبكة أطلقت على نفسها اسم "لجنة مقاومة العدوان و الاحتلال الإسرائيلي – مالمو" بدأت بعدد قليل من الجمعيات والمراكز الثقافية العربية والإسلامية منذ اليوم الأوّل لبدء العدوان على القطاع، و التي ما لبث أن اتسعت لتضم في صفوفها أحزاباً ومنظمات سويدية وجمعيات من جاليات أميركا اللاتينية. هذا وقد تفرّع عن هذه اللجنة لجان أنشطة متنوّعة تُقدِّم تقاريرها إلى الاجتماع الأسبوعي لها من بينها لجنة مقاطعة إسرائيل، ولجنة المسيرات الاعتصامات، واللجنة الإعلامية. وقد رفعت الشبكة شعاراً هو: (أوقفوا المباراة)، ما لبث هذا الشعار أن تحوّل إلى اسم لجنة بأسرع من كلّ التصوّرات. وقد ذاع صيتها في السويد بل تجاوز حدودها إلى الدول الأوروبية الأخرى عبر المقابلات التلفزيونية مع مندوبين عنها ومن خلال المقابلات الصحفية التي كانت تجري والمقالات الفردية والجماعية التي كانت تنشرها كبريات الصحف لعدد من أعضاء الشبكة.

وقد افتتحت لجنة "أوقفوا المباراة" باكورة أنشطتها بتوجيه رسالة إلى اتحاد كرة المضرب السويدي موقّعة من قبل ممثلي ٣٥ حزباً وجمعية ومنظمة، هم من المشاركين في الشبكة التي تطالب بإلغاء المباراة لما ترتكبه حكومة الفريق الإسرائيلي من جرائم حربية ذات طبيعة عنصرية. والتي تقوم باضطهاد وتعذيب وقتل أبناء شعب آخر وهذا يتنافى مع قانون الاتحاد الرياضي الدولي الذي يطالب أعضاءه بعدم بناء علاقات رياضية مع أي فريق تقوم حكومته بممارسة الاعتداءات العنصرية، أو أي شكل من أشكال الاضطهاد الإثني بحقّ شعوب أخرى.

وقد أوردنا في الرسالة أمثلة على ذلك، فمثلاً في مواجهة فريق جنوب إفريقيا أيام نظام الأبارتيد وكذلك ضد الفرق الرياضية التشيلية في ظل نظام حكم بينوشيه، حيث قوطعت فرقها الرياضية حينها بسبب ممارسات حكومتيهما المخالفة لحقوق الإنسان ولقوانين الاتحاد الرياضي الدولي. ولمّا لم تجد الرسالة أذناً صاغية، وجهت رسالة مفتوحة بذات المضمون السابق إلى كلّ من رئيس الاتحاد السويدي لكرة المضرب ووزير الخارجية السويدي ووزعت على كل وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة. هذه الرسالة فتحت آفاق جدل وحوار ساخن استمرّ لأسابيع، حيث تصدّرت أخبار المباراة عناوين الصحف الرئيسية، ولا سيما أن محامي الشيطان من ممثلي أحد الأحزاب اليمينية السويدية الذين تطوعوا للدفاع عن الصهيونية وتبرير جرائم حكومة الاحتلال الإسرائيلي بالإضافة لعدد قليل من الصحافيين الذين انبروا لكتابة مقالات تزوّر أهداف ومواقف لجنة مقاومة العدوان والاحتلال الإسرائيلي في محاولة منهم لتضليل الرأي العام عبر محاولة الفصل ما بين الرياضة والسياسة.

لكن إتباع أعضاء اللجنة أسلوب التشاور والتعميم

الفوري لكلّ المعلومات التي تتوافر، الغث منها وسمينها، لا سيما بين أعضاء لجنة الإعلام الذين كانوا يتصدون وبالوسائل الديمقراطية لكلّ الحملات المسعورة غير الموضوعية التي كان يطلقها المتصهينون.

وبأسلوب التراكم كان التحضير للمسيرة الكبيرة التي ستنطلق في يوم المباراة الموافق ٢٠٠٩/٣/٧ بكل تفاصيلها من حراسة المسيرة وحفظ النظام، إلى لجنة الإعلام وإصدار الإعلانات والمنشورات والملصقات، وصولا إلى اختيار الخطباء واختيار خط سير المسيرة بالتنسيق مع البوليس، ووضعت كلّ الاحتمالات لاستبعاد كلّ ما قد يشوّه أهداف وسلمية المسيرة وإعلان عدم مسؤوليتها عن سلوك أيّة جهات متطرفة قد تحاول المشاركة بالمسيرة.

هذا وقد تصدّت اللجنة لكلّ المحاولات التي سعت للتشويش على عملية الحشد الجماهيري والسياسي وعلى إثارة الجدل الذي وقع فيه المجلس البلدي للمدينة بين ممثلي مكوناته السياسية والتي أدّت استجابتها للضغط الإعلامي والجماهيري إلى اتخاذ قرار ينص على أن (تجري المباراة بدون متفرجين) وكان ذلك أوّل الغيث مكللاً النجاح الذي حققه الضغط الجماهيري السياسي.

كما حاولت قوى اليمين المتصهين نقل المباراة إلى استكهولم وقد أشاعوا عبر الصحف الصفراء بأنه قد اتخذ قرار بذلك، إلا أنّ حذر أعضاء اللجنة وتنبههم فوّت عليهم الفرصة، بأن اتخذ قرار بمتابعة التحضيرات للمسيرة حتى لو جرى إلغاءها !!! لأن جوهر التحرّك هو نصرة الشعب الفلسطيني الذي يتعرّض لأسوأ مجازر عرفتها الإنسانية في التاريخ المعاصر.

وصول الفريق الإسرائيلي إلى المدينة لم يعد خبراً رياضياً فقط. بل إنه قد أثار احتجاجاً واسعاً. مما أثار أعصاب الشرطة التي استنفرت قواها ولم تكتفِ بحشد قواها من المدن السويدية الأخرى بل استعانت بشرطة البلدان المجاورة ولا سيما الشرطة الدنماركية والتي شوهدت مركباتها تتجوّل في شوارع مالمو.

ومنذ صبيحة يوم السبت ٢٠٠٩/٣/٧ ازدانت الساحة الكبيرة في المدينة بالأعلام الفلسطينية والسويدية والبيارق الحمراء. كما زيّن باب المحكمة في الساحة بعلم فلسطيني ليكون خلفية المنصة التي سيعتليها الخطباء والفرق الموسيقية التي ستشارك بأغانيها الملتزمة بنصرة الشعب الفلسطيني. وبدأ الناس يتوافدون إلى الساحة زرافات ووحدانا. امتلأت الساحة بهم وفاضت إلى الشوارع المتفرّعة عن الساحة وبعد أن ألقيت الكلمات الرئيسية التي تناوب على إلقائها كلّ من رئيس (المجموعة الفلسطينية) وهي منظمة سويدية أنشئت منذ عشرات السنين وكلمة رئيس المنظمة اليهودية- الفلسطينية المعادية للصهيونية وكلمة عضوة البرلمان السويدي عن حزب العمال الاشتراكي، واختتمت الكلمات الرئيسية بكلمة رئيس حزب اليسار السويدي.

أكّد المتحدثون على إدانة الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وخاصة ما جرى مؤخراً ضد قطاع غزة داعين المجتمع الدولي إلى وضع حدٍّ لهذه العربدة الصهيونية وكذلك قد ناشدوا الجماهير إلى مقاطعة البضائع الإسرائيلية والحكومات الأوروبية إلى إلغاء اتفاقية التجارة الحرة مع إسرائيل، ودعا رئيس حزب اليسار الحكومة السويدية إلى إيقاف التعاون العسكري مع دولة العدوان والاحتلال الإسرائيلي، مؤكدين جميعهم على ضرورة إلغاء المباراة والدعوة إلى مقاطعة إسرائيل إلى أن تذعن لقرارات الأمم المتحدة وإلى أن تلبى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وعلى أنغام الأغاني الفلسطينية (رام الله رام الله) أبدع الفنان الشبابي الإيراني (بهران) ثم دعا عريف المهرجان إلى انتظام الحشود، التي تراوحت بين ٧٠٠٠ و٨٠٠٠ شخص، في صفوف خلف اليافطات. وانطلقت المسيرة على أنغام الطبولٍ والمزامير وعبرت وسط المدينة. على امتداد ما يزيد عن ثلاثة كيلومترات علت الهتافات الموحدة (أوقفوا المباراة، يجب إزالة الجدار الفاصل، الحياة لفلسطين، إسرائيل أخرجي من فلسطين، الهتافات باللغة السويدية).

حول ملعب البلطيق، انتشرت مئات سيارات الشرطة ومئات الخيّالة بالإضافة لنشر الحواجز المتتالية وعلى بعد مئات الأمتار من مدخل مكان إجراء المباراة توقفت المسيرة أمام مسرح أُعِدَّ سلفاً. وفوجئ المتظاهرون بهجوم شنّته مجموعات من شباب ملثمين لم يتجاوز عددهمّ الخمسين على سيارات الشرطة وخيالتها بالمتفجرات والحجارة حيث قاموا بتكسير وتعطيل بضعة سيارات. لكن الحشود الكبيرة من رجال الشرطة حالت دون وصول تلك المجموعات إلى الملعب الذي ستجري عليه المباراة، وقد قام أعضاء لجنة انضباط المسيرة بتهدئة خواطر أولئك الشباب، كما شارك الكثيرون بتشكيل سلسلة بشرية حول المسيرة لمنع الشباب من إعادة الكرّة، ومنع الشرطة من اقتحام تجمع المسيرة. استؤنف برنامج المسيرة فاستكمل إلقاء الكلمات وعقدت حلقات الدبكة على أنغام الأغاني الفلسطينية الوطنية الفولكلورية. وفي تمام الساعة الرابعة بعد الظهر أعلن عريف المهرجان عن اختتام الفعالية بنجاح كبير.

هذا وقد غطّى الفعالية مراسلو وكالات أنباء وتلفزيونات دولية عديدة من بينهم فريق قناة الجزيرة الذين قاموا بتغطية حيّة عرضتها شاشة الجزيرة في نفس اليوم.

إنّ تلك الفعالية بإصرار المعنيين بإدارتها وتنظيمها بأسلوب صبور ومثابر ومبادر قد أتت أكلها على يد وحدة الجهود، والتي كانت تمثل مختلف أطياف اللون السياسي والاجتماعي. وما الهنّات الصغيرة التي وقعت لم تعكّر صفو ما أنجز، بل جرى معالجتها بحكمة و رويّة.

فهل يدار الحوار الفلسطيني واللجان الخمسة المنبثقة عنه بهذه الروحية الجماعية ونصب أعينهم تقف المصلحة الوطنية العليا وفي المقدمة منها استعادة الوحدة الوطنية بعد طول شقاق، وبناء حكومة وحدة وطنية بعد تنازع لا طائل خلفه، على سلطة لا تتعدى كونها فتات مائدة الاحتلال، واستعادة تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني واحتضانها لكافة الفصائل الوطنية الفلسطينية على أسس ديمقراطية عبر انتخابات في الداخل والخارج علي أساس تمثيل نسبي تنتفي معه كل سياسات التفرّد والإقصاء ومبدأ الصفقات الثنائية، وتعود ممثلاً وحيداً صادقاً لأهداف وطموحات أبناء الشعب الفلسطيني أينما تواجد في الداخل أم في بلاد اللجوء والهجرة والمنافي.

إن إنجاز الوحدة الوطنية بكلّ تجلياتها يساهم في تجذير الحركة الدولية التي برزت بشكل غير مسبوق في كلّ دول العالم. وعلى اعتبار أنّ نكبتناً كانت دولية، فإنّ حلّها سيكون مستنداً إلى جهد دولي مؤيّد لحقوقنا الوطنية المشروعة. فهل نتعظ؟ ■



حضرة مأمور النفوس

"أشطب قيدي الطائفي من سجلاتك"

بما أن الدستور اللبناني ينص في البند "ب" من مقدمته على التزامه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعلى تجسيد هذا الالتزام في جميع الحقول والمجالات من دون استثناء، مما يجعل الحقوق المنصوص عنها في هذا الإعلان حقوقاً أساسية يتمتع بها المواطن اللبناني وله أن يطالب باحترامها، بحسب الأصول، بالأصالة عن نفسه أو بمن ينوب عنه، في مستوى التشريع وفي مستوى التدابير القضائية والإدارية.

وبما أن هذه الحقوق قد تضمنت ما جاء النص عليه في المادتين ١٨ و٢٠ من ذلك الإعلان، لجهة حرية التفكير والضمير والدين ولجهة حرية الانتساب.

وبما أن الدولة اللبنانية قد وقعت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية كما وقعت على الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل، ولما جاء في المادة ١٨ من العهد والمادة ١٤من الاتفاقية لهذه الجهة.

وبما أن الدستور ينص في متنه، من قبل، في المادة ٩ منه، على حرية الاعتقاد تلك، ويفها بأنها حرية مطلقة،

وبما أنه لا خلاف في أن هذه الحرية تشمل حرية التصريح أو عدم التصريح الإداري أو غير الإداري بالاعتقاد أو الانتساب الديني.

وبما أن شرط التصريح الإداري ليس شرطا شرعياً في الانتساب الديني أو في عدمه، فالدولة اللبنانية ليست دولة دينية،

وبما أن قيدي في سجلات النفوس قد تضمن إشارة إلى الطائفة،

وبما أنني لم اطلب إثبات هذه الإشارة ولا أجد ضرورة لإثباتها،

وبما أن الأصل في تلك الإشارة، قانونا وشرعاً، أن تكون بناء على طلبي الصريح وموافقة المرجع الديني المعني عند الاقتضاء، إذ إن الرابطة الدينية ليست دموية أو تلقائية فيضح قيدها أو استمرا قيدها بالوراثة،

وبما أن إثباتها الإداري دون مراجعتي يصادر حريتي في إثباتها أو عدم إثباتها،

وبما أن إزالتها لا إضرار بحقوق الغير فيها، إذ إن تلك الحقوق الشخصية تبقى في حماية القوانين القائمة، وهذا الطلب إنما هو في اتجاه ما نص عليه الدستور،

وبما أن التذرع بحاجة السلطات العامة إلى التفرقة بين المواطنين على أساس الانتماء الديني تطبيقاً لأحكام استثنائية مؤقتة لا يبرر سلب المواطنين حرياتهم وإكراههم في أديانهم ومعتقداتهم بخلاف قوانين الدولة الأساسية والثابتة، وبخلاف الشرائع الدينية نفسها في المسيحية والإسلام التي لا تجيز الانتساب الديني بمحض الوراثة، خصوصاً انه لا حاجة إلى تلك التفرقة، وأم كانت حاجة فهي إلى أن يضع القائمون بأعمال الدولة القوانين التي تحمي حقوق المواطنين كافة وترعى شؤونهم، بدلاً من جعل إهمالهم ذريعة لمزيد من انتهاك الحريات،

وبما أن واجب القائمين بأعمال الدولة تسهيل تجاوز الطائفية لا تكريسها، والذي يلزم عن هذا الواجب أن يكون الأصل هو حرية المواطنين في قيد أنفسهم إداريا في طوائف أو عدم قيدها، لا حلول الإدارة محلهم، فالحاصل بهذا القيد، في ظل القوانين الاستثنائية المؤقتة نفسها، إنما هو حق لهم، ولهم أن يتمتعوا به أو لا يتمتعوا، لا واجب عليهم، يكرهون على القيام به أو يعاقبون على تركه، بما أنني في أي حال المرجع الصالح والوحيد في تنظيم هذه الوثيقة من وثائق الأحوال الشخصية، مالكا إمرة نفسي تجاه الغير والكل،

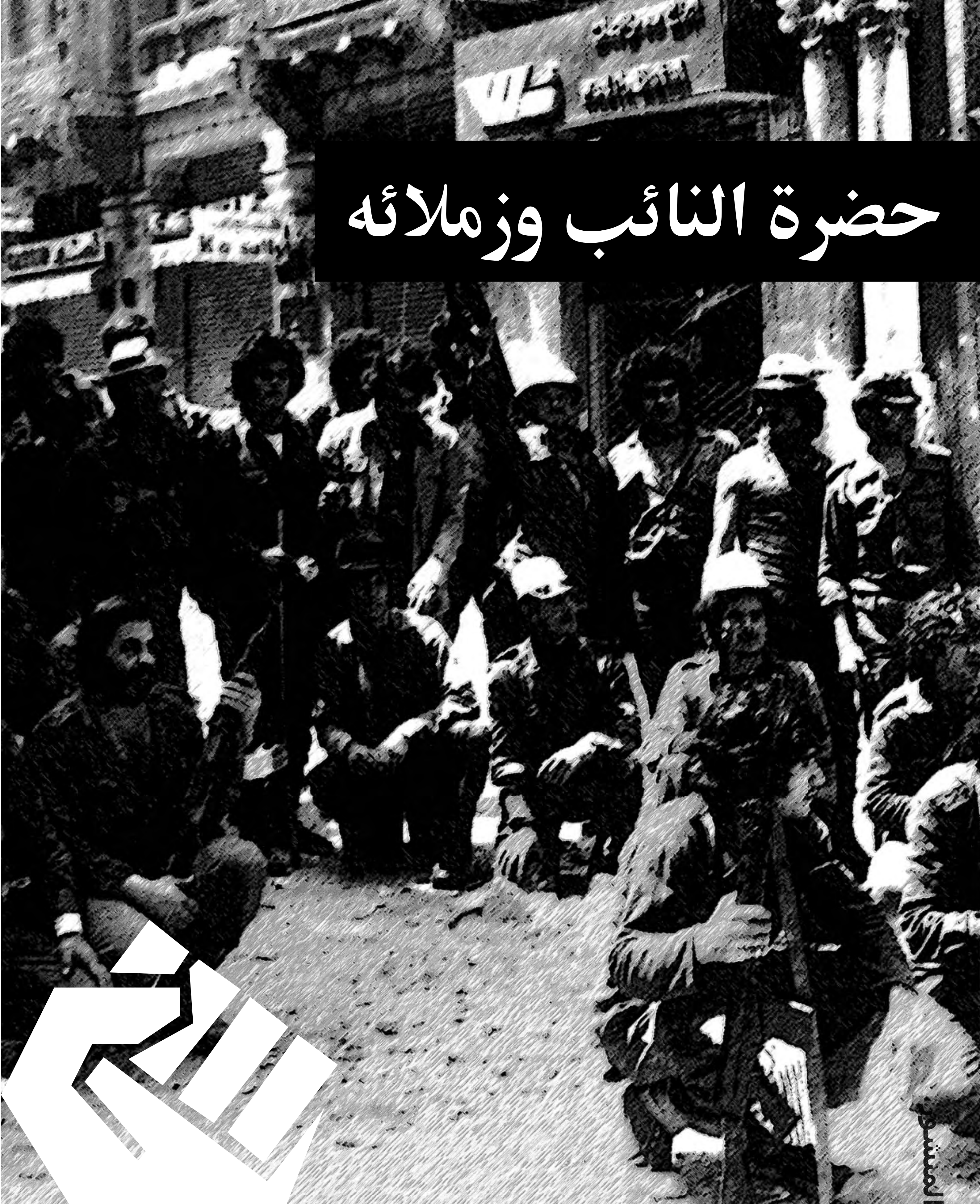
وبما أن القيد الطائفي كله في سجلات النفوس وحسب، لا معارضة في إسقاطه إلا بحجة وحيدة هي من قبيل الغلط أو المغالطة، وهي حجة إعداد النفوس قبل تعديل النصوص،

وبما أن طلبي هذا دال على ذلك الإعداد والاستعداد ولا يلزم لاستجابته إلا تطبيق النصوص الدستورية والقانونية القائمة، ورفضه ليس سوى مخالفة صريحة لتلك النصوص،

لذلك كله، أطلب إزالة الإشارة إلى الطائفة في قيدي في سجلات النفوس لديكم.

لمزيد من المعلومات وتحميل طلب شطب الطائفة لتقديمه لمأمور النفوس أو المديرية العامة للأحوال الشخصية، الرجاء زيارة موقعنا : www.tymat.org

حضرة النائب وزملائه



لا تنتخبوا مجرمي الحرب

التجمع اليساري
من اجل التغيير
www.tymat.org